

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
فرع: علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في الحد من التضخم دراسة حالة الجزائر 2001 – 2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الدكتور
- قدوري نور الدين

من إعداد الطالبة:
- فضيلي شيماء

السنة الجامعية: 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وقدر



نرى إلزاما علينا تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما قيل:

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز وجل أن وفقنا لإتمام هذا العمل..... نشكر كل طاقم كلية العلوم الاقتصادية من أساتذة وإداريين حفظهم الله

كما أوجه شكري للأستاذ والدكتور قدوري نور الدين.

فقد كان حريص على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق وألطف عبارة وإشارة، فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.





الإهداء

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على
حبيبنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم. أهدي هذا العمل إلى:

- ♥ إلى من جعل الجنة تحت أقدامها أمي الحبيبة حفظها الله التي شجعتني
وكانت معي خطوة خطوة أسأل الله أن يديم عليها الصحة والعافية.
- ♥ إلى الغالي وسندي في هذه الحياة أبي الحبيب رعاه الله.
- ♥ إلى خواتي هاجر، جهاد، عائشة، أية واخوتي سفيان ولؤي.
- ♥ إلى رفيقات دربي والأعز على قلبي جميع إلهام، يحياوي شيماء،
قلمين منى، جناوي شيماء، حفظهم الله ورعاهم
- ♥ إلى كل من لم تتسع له مذكرتي واتسعت له ذاكرتي

فضيلي شيماء




فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتوى |
|--------|--|
| | شكر وعرفان |
| | إهداء |
| I | فهرس المحتويات |
| IV | فهرس الجداول والأشكال. |
| أ | المقدمة عامة |
| 33-01 | الفصل الأول: عموميات حول السياسة النقدية في معالجة التضخم |
| 02 | تمهيد |
| 03 | المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية |
| 03 | المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية |
| 04 | المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية |
| 09 | المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية |
| 13 | المبحث الثاني: ظاهرة التضخم والنظريات المفسرة له |
| 13 | المطلب الأول: تعريف التضخم |
| 14 | المطلب الثاني: المعايير المحددة لأنواع التضخم |
| 17 | المطلب الثالث: طرق قياس التضخم |
| 22 | المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم |
| 27 | المبحث الثالث: آثار التضخم وسبل علاجه |
| 27 | المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم |
| 29 | المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للتضخم |
| 31 | المطلب الثالث: وسائل معالجة مشكلة التضخم |
| 33 | خلاصة الفصل |
| 60-34 | الفصل الثاني: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة 2019-2001 |
| 35 | تمهيد |
| 36 | المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2019-2001 |
| 36 | المطلب الأول: إصلاحات المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته |
| 36 | أولاً: قانون النقد والقرض (90-10) |
| 37 | ثانياً: الإصلاحات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال بعد سنة 2000 |
| 39 | المطلب الثاني: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2019-2001 |
| 45 | المطلب الثالث: تحليل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر 2019-2001 |
| 55 | المبحث الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال ال فترة 2001 - 2019 |

| | |
|----|--|
| 55 | المطلب الأول: تقييم السياسة النقدية المطبقة في الحد من التضخم خلال الفترة 2001-2009 |
| 56 | المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية المطبقة في الحد من التضخم خلال الفترة 2010-2014 |
| 58 | المطلب الثالث: تقييم السياسة النقدية المطبقة في الحد من التضخم خلال الفترة 2015-2019 |
| 60 | خلاصة الفصل |
| 61 | الخاتمة العامة |
| 65 | قائمة المراجع |
| 70 | الملاحق |
| 78 | الملخص |

| الصفحة | الشكل |
|--------|--|
| 16 | الشكل (1) يوضح مختلف أنواع التضخم حسب حدته وقوته. |
| 55 | الشكل 02: يبين منحى بياني لتطور معدلات التضخم 2001-2009. |
| 57 | الشكل 03: التالي يبين منحى بياني لتطور معدلات التضخم 2010-2014. |
| 58 | لشكل 04: يبين منحى بياني لتطور معدلات التضخم 2015-2019. |
| الصفحة | الجدول |
| 40 | الجدول رقم 01: يمثل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2009). |
| 41 | الجدول رقم 02: يمثل تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) (الوحدة: %). |
| 42 | الجدول رقم 03: معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة |
| 43 | الجدول رقم 04: تطور إعادة الخصم الشهري في الجزائر خلال الفترة جانفي 2014-مارس 2019. |
| 44 | الجدول 05: يمثل تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2010-2019. (الوحدة: %) |
| 45 | الجدول رقم 06: معدلات عمليات استرجاع السيولة خلال الفترة (2010-2019). |
| 46 | الجدول رقم 07: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009. |
| 47 | الجدول رقم 08: تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 الوحدة: مليار دينار جزائري |
| 49 | الجدول رقم 09: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009. |
| 51 | الجدول رقم 10: يمثل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2010-2019. |
| 52 | الجدول رقم 11: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019. |
| 53 | الجدول رقم 12: يمثل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال 2010-2019. |
| 55 | الجدول رقم 13: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2009. (الوحدة: %). |
| 57 | الجدول رقم 14: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2014. (الوحدة: %). |
| 58 | الجدول رقم 15: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015-2019. |



المقدمة العامة

تمثل السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية الكلية والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها، وتتجلى هذه الأهمية في مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأهداف الهامة للسياسة الاقتصادية، وهذا يعني أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية بالحلول النقدية؛ مثل: البطالة وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملات المحلية، وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل السلطة النقدية بإجراءاتها وأدواتها للتكيف عرض النقود مع متطلبات النشاط الاقتصادي، وذلك لتفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية.

إن الدور الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولتحقيق ذلك يجب تحديد الأهداف المراد الوصول إليها، والمتمثلة في: استقرار الأسعار، توازن ميزان المدفوعات، الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل التام.

01 . الإشكالية:

لم تظهر السياسة النقدية في الجزائر بمعناها الحقيقي إلا بعد إصلاحات فترة التسعينيات، حيث أنه قبل ذلك كان الإصدار النقدي يتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند قلة الموارد، ومع تأزم الأوضاع الاقتصادية على إثر الأزمة النفطية لسنة 1986 شرعت الجزائر بالإصلاحات مع المؤسسات النقدية الدولية، وذلك عن طريق إصدار القانون 10/90 والذي بموجبه نال البنك المركزي استقلاليته. وقد تركز مبدأ الاهتمام والتوسع باستخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها في ال امر 11/03 المعدل والمتمم للقانون السابق، حيث عرفت مرحلة جديدة مع الألفية الثالثة، أين اعتمدت الحكومة سياسة نقدية ومالية توسعية تتماشى مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي لمحاولة الكبح في معدلات التضخم. ومن هذا المنطلق ستكون دراستنا منصبة على دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.

يتضح مما سبق معالم الإشكالية التي نريد معالجتها، والمتمثلة في التساؤل التالي:

- ما طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2001-2019)؟ وما مدى فعاليتها في الحد من ارتفاع معدلات التضخم؟

ولتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

(1) ما طبيعة العلاقة بين التضخم والسياسة النقدية؟

(2) هل يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في معالجة مشكلة التضخم؟ وما العمل لتحقيق

الاستقرار الاقتصادي؟

3) ما هي أهم الآليات المستعملة من قبل سلطة النقد في الجزائر من أجل التحكم في معدلات التضخم؟

02. فرضيات البحث:

1. تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية إذ يمكن من خلال أدوات تحقيق أهداف ذات أولوية ومن بينه تحقيق استقرار الأسعار، ويعتبر التضخم ظاهرة نقدية تنشأ عن اختلالات نقدية ولا يمكن معالجته إلا بقواعد صلبة تتماشى مع الظروف.
2. يمكن الاعتماد على السياسة النقدية نسبيا فقط لمعالجة مشكلة التضخم وذلك بالاعتماد على أدوات وأهدافها الرئيسية. إذ يعتبر التحكم في التضخم أحد أهم هذه الأهداف الرئيسية.
3. الآليات المستعملة من قبل سلطة النقد في الجزائر من أجل التحكم في معدلات التضخم تتمثل في: آلية المعروض النقدي ومعدل إعادة الخصم.

03 . أهمية الدراسة:

تتبعكس أهمية دراستنا من خلال:

- يحتل التضخم دورا هاما في الاقتصاديات الحديثة وذلك لما له من أثر فعال وانعكاسات سلبية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية المختلفة؛
- الدور الذي تقوم به السلطة النقدية في تحكم في التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، ودراسة أثر التضخم على بعض المتغيرات النقدية.

04 . أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار لهذا الموضوع لعدة أسباب من بينها:

- يندرج الموضوع في إطار التخصص وملائم بطبيعة التخصص اقتصاد نقدي وبنكي فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا؛
- الرغبة في التعمق في هذا الموضوع؛

الحرص على دراسة ظاهرة التضخم والسياسة النقدية ومعرفة مدى تأثير الأول على الثاني.

05 . أهداف البحث:

معرفة مدى دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، وكيفية سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائري خلال فترة 2001-2019؛

إبراز دور السياسة النقدية كعامل من عوامل التوازن في الاستقرار النقدي؛
التعرف على ظاهرة التضخم وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وكيفية علاجه.

06 . الدراسات السابقة:

1. مذكرة ماجستير تحت عنوان " دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة اليمن 1990 . 2003 " قدمها الباحث أحمد محمد صالح الجلال بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي إلى ما مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار المحلية في الاقتصاد اليمني؟ حيث توصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها:

إن السياسة النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج العوامل الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية نظرا لانخفاض التدرجي في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي واعتماد السلطات الحكومية في تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية غير تضخمية.

ساهمت الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي وارتفاع معدلات نموه السنوية عن معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلى انخفاض قيمة المدخرات المحلية؛ مما أدى في ظل ارتفاع قيمة الاستثمارات الإجمالية عن قيمة المدخرات المحلية إلى اتساع قيمة فجوة الموارد المحلية وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. مذكرة الماجستير تحت عنوان " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة السودان 2000 . 2017 " قدمتها الباحثة إيثار محمد علي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح . ورقلة، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي مدى تؤثر السياسة النقدية في معالجة التضخم، وتوصلت لعدة نتائج كانت أبرزها:

- إن ارتفاع عرض النقود يقود إلى ارتفاع التضخم.

- إن السياسة النقدية كانت ناجحة بالرغم من التقلبات.

- تخفيض سعر الصرف من أكبر أسباب معدل التضخم وعرض النقود.

3. مذكرة ماجستير الدراسة: عنوان " تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر خلال فترة 1990 . 2005 " قدمها الباحث رقيق ساعد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر وتمثلت مشكلة

الدراسة في السؤال الرئيسي إلى: ما مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد الجزائري؟ وتوصل من خلاله إلى النتائج التالية:

- إن هناك علاقة حصيلة الصادرات وعرض النقود المداولة حيث تتزايد دخول النقدية وأرصدة الصرف مما يجر معه تصاعد في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى تزايد عرض النقود وارتفاع الأسعار.

07 . صعوبات الدراسة:

- يؤدي اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر ومن جهة إلى أخرى مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعلومات وتعدد المصادر؛
- صعوبة الحصول على معلومات من مصدر رسمي؛
- صعوبة التوسع في الدراسة بشكل كافي وذلك لتحديد الإدارة لعدد الصفحات.

08 . منهج الدراسة:

- من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا والإجابة على الإشكاليات المطروحة اتبعنا ثلاث مناهج:
- **المنهج التاريخي:** قمنا من خلاله التطرق إلى تطور التاريخي للسياسة النقدية ومسارها.
 - **المنهج الوصفي:** قمنا من خلاله سرد الإطار النظري لكل من السلطة النقدية وظاهرة التضخم والتحليل الوصفي لكلا منهما.
 - **المنهج التحليلي:** فمن خلاله تم تحليل معطيات ومنحنيات كل من مؤشرات التضخم وكذلك تحليل بعض تطورات إحدى أهم أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر.

09 . هيكل البحث:

تتضمن هذه الدراسة على مقدمة وتتبعها فصلان، ثم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات كما خصص للفصل الأول؛ الجزء النظري حول مدخل لمعالم السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر، حيث تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال فترة الدراسة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل لمعالم السياسة النقدية في معالجة التضخم؛ حيث خصص المبحث الأول للسياسة النقدية وتم تطرق فيه إلى تعريفها؛ وأهدافها؛ وأدواتها؛ أما المبحث الثاني فخصص لظاهرة التضخم ووسائل معالجته



وفي المبحث الثالث تم تطرق إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم وسبل علاجه من خلال السياسة النقدية والمالية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم في الجزائر للفترة 2001-2019، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، إذ تعرض المبحث الأول إلى معرفة مسار السياسة النقدية في الجزائر كما تناول أهم الاصلاحات التي طرأت على الأمر 10 / 90 وفي المطلب الثاني أدوات السياسة النقدية خلال فترة 2001-2010، أما المطلب الثالث أهداف السياسة النقدية. أما في المبحث الثاني عن مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2010 . 2019 بحيث سيتم تعرف على التغيرات التي طرأت على الأمر 10/90 وعن أدوات السياسة النقدية في الجزائر وأهدافها التي تمت خلال فترة 2010-2019.

الفصل الأول:

عموميات حول السياسة النقدية في معالجة التضخم

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة حيث تساهم من خلال إدارة وتفعيل أدواتها من طرف سلطة البنك المركزي وباعتبارها أداة فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية حيث تسعى من خلال أدواتها إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، ومن الأهداف الأساسية لها هدف مكافحة التضخم وضبطه والبحث عن الطرق والسياسات الموصلة لكبحه وضبطه فقد أصبحت هذه الظاهرة تحظى بأهمية بالغة، ومن أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظرا لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات والمتغيرات الاقتصادية، ولقد ثار جدل واسع حول دراسة التضخم وأسبابه وأشكاله وآثاره، وهذا ما يتم محاولة الوصول إليه في هذا الفصل بدراسة مدخل لمعالم السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.**المبحث الثاني: ظاهرة التضخم ونظريات المفسرة لها.****المبحث الثالث: آثار التضخم وسبل علاجه.**

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، والتي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم وذلك بإتباعها الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة لسياسة الاقتصادية، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية أهدافها وأدواتها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

تنوعت واختلفت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، ومن بين التعاريف المتعددة نركز على بعض منها:

- يعرفها **George Pariente** على أنها "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"¹؛
- كما عرفها الاقتصادي **G.L.Bash** بأنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"²؛
- وعرفها Kent بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل". ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محدودة"³؛

¹ - محمد بالوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 02، الجزائر، جوان 2012، ص 462.

² - فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص100.

³ - عبد اللطيف جدادي، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالى الياس-سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2014، ص29.

- ويمكن تعريفها على أنها: "مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود، والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة"¹؛

وانطلاقاً مما تقدم نستخلص تعريفاً للسياسة النقدية على أنها مجموع الإجراءات والتدابير والسلوكيات الهادفة التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم، والتأثير وضبط المعروض النقدي من أجل وضع الاقتصاد في حالة استقرار وازتزان.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي في تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي مجموعة من الأدوات بغرض التحكم في حجم ونوع الائتمان المصرفي، وتنقسم إلى أدوات كمية منها والنوعية إضافة إلى أدوات أخرى.

أولاً: الأدوات الكمية

وهي من أكثر الأدوات المستخدمة بما يخدم توجهات السياسة الاقتصادية، حيث يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية وهي:

1- سياسة معدل إعادة الخصم:

من المعلوم أن البنوك التجارية تقوم بخصم الأوراق التجارية والمالية مثل الكمبيالة التي يقدمها عملاؤها مقابل فائدة معين يطلق عليه سعر الخصم، وفي حالة حاجة البنوك إلى نقدية سائلة تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم تلك الأوراق، لذلك يطلق عليه سعر إعادة الخصم.

ويقوم البنك المركزي بالتأثير على حجم المعروض من الائتمان بتغيير سعر إعادة الخصم، فعندما يرغب البنك يرغب البنك المركزي في توسيع حجم الائتمان يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم. مما يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها بتخفيض سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها مما يشجع رجال الأعمال على التوسع في تقديم الأوراق التجارية، والعكس عندما يرغب البنك المركزي في اتباع سياسة انكماشية تهدف إلى التقليل من عرض النقد فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى زيادة تكلفة اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي وتقليل حجم احتياطياتها النقدية فترتفع تكلفة قروضها المقدمة لعملائها ويحجم هؤلاء عن توسيع الطلب

1 - إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد الاسلامي، ورقة بحثية الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية الجزائرية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي بالواقع ورهانات المستقبل، 2011/2/24، بگرداية-الجزائر، ص13.

على القروض ويقل بالتالي حجم الائتمان المصرفي وعرض النقد، لكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وذلك في الحالات التالية:¹

- أ- وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تستطيع أن تتبع سياسة ائتمانية مستقلة عن أثر سعر إعادة الخصم على قروضها المصرفية.
- ب- تضعف عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزويد بالسيولة سواء بالاقتراض من بنوك أخرى أو من سوق رأس المال.

ت- إن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الائتمان المصرفي إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنظمة وينتشر التعامل بالأوراق المالية، وهذا متوفر أكثر بالبلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية.

2- عمليات السوق المفتوحة:

ويقصد باصطلاح عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات شراء وبيع السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية، وبالتالي فهو يستطيع التأثير على حجم الأرصدة النقدية في البنوك والتي تعتبر الأساس في خلق الائتمان فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة توسعية يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق، فتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكن لها التوسع في عرض النقود. أما في حالة الرغبة في إتباع سياسة انكماشية فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية وبالتالي تنخفض الأرصدة النقدية في البنوك التجارية، مما يحد كثيرا من قدرتها على خلق ائتمان بل قد تلجأ إلى تصفية بعضها للمحافظة على نسبة الاحتياطي الإلزامي.

3- نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي:

يفرض القانون على البنوك المرخصة الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي لمواجهة أي طارئ في الطلب على الودائع من جانب العملاء، ويطلق على هذه النسبة (نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي) والبنك المركزي بما يخوله له القانون يستطيع أن يغير من حجم الائتمان "عرض النقد" بتغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي، فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة توسعية في الائتمان فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي تستطيع البنوك خلق الودائع "الائتمان" بأضعاف قيمة النقود المتوفرة لديها. أما إذا أراد البنك

¹ - حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 4، عمان، الاردن، 2014، ص351.

إتباع سياسة انكماشية، فهو يعمل على رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي تقوم البنوك المرخصة بتخفيض حجم ودائعها بأضعاف قيمة النقد المتوافرة لديها.

ثانيا: الأدوات الكيفية

إن هذه الأدوات توجه الائتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي وتقوم هذه الأدوات على عدة أساليب:

1- الرقابة على الائتمان:

وذلك باستخدام بعض وسائل الأدوات النوعية ومن هذه الأدوات نذكر منها:¹

- تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح للأنشطة تشجعها الدولة، وتكون مرتفعة بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع
- اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي في منح القروض عندما يتجاوز الائتمان حدا معيناً لقطاعات اقتصادية معينة.
- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية فيزيد الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية، أو تطوير القاعدة الزراعية، ويخفض الائتمان المقدم للاستهلاك أو النشاط التجاري بهدف التقليل من التضخم، وقد طبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية 1941 وفي فرنسا وفي غيرها من الدول المتقدمة أما انتقلت إلى بقية الدول ومنها الجزائر.
- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية وتنقص بالنسبة للقروض المقدمة إلى قطاعات أخرى أقل أهمية كأن يكون لأجل لقروض التنمية مثلا 18 شهرا وأن يكون للقطاعات الأخرى 12 شهرا.

2- تأطير القروض:

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى، كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا كلما احتاج البنك

1 - عمار بوزعور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005، اطروحة دكتوراه، تخصص التخطيط، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص88.

المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش غير ان استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.¹

3- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

4- تنظيم معدلات الفائدة:

عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد، وحتى يكون نشاط البنوك مفيدا ومربحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدينة، وهي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك، إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل المودعة لديها من طرف أصحابها. بحيث يجب أن تكون الفوائد التي تتحصل عليها البنوك أكثر من الفوائد التي تدفعها، ولهذا يترتب على تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي:

- حماية منافسي البنوك (المؤسسات المالية غير المصرفية) كي تتمكن من جلب المودعين؛
- تنظيم الهامش فتحديد سقف لسعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة والمدفوعة؛
- بالرغم من توفر كل هذه الأدوات الكمية منها والكيفية، فقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى تتمثل في التعليمات المباشرة.

ثالثا: الأدوات الأخرى

1 - مسعودة دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 250.

يكن حصر باقي الأدوات الأخرى لدى البنك المركزي كالتالي:

1- الإقناع الأدبي:

يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به المصرف المركزي من مركز أدبي نتيجة ما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي، ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدلي لها المصرف المركزي، وتوجيهات يتوجه بها المصارف، واجتماعات يعقدها مع المسؤولين في المصارف لنيل الرأي في شؤون النقد والائتمان. وتعتمد فاعلية الإقناع الأدبي على عدد من العوامل أهمها السمعة باحترام والمكانة التي يتمتع بها في مباشرة لنشاطه، وكيفية التي تنظم بها سوق الائتمان في الدولة وعلى الأخص عدد المؤسسات المالية التي يمكن للمصرف المركزي أن يؤثر في كيفية سيرها في عملياتها الائتمانية.¹

2- إصدار التوجيهات والتعليمات:

إن إصدار توجيهات أو تعليمات مباشرة من المصرف المركزي إلى المصارف حول حجم الائتمان الذي تمنحه لعملائه وأنواعه إنما يدل على قدرة المصرف المركزي والسلطات النقدية بإلزام المصارف على التقيد بها، وبذلك يستطيع المصرف أن يفرض قيوداً على بعض الائتمان، وحقيقة الأمر كما هو واضح أن التوجيه أو النصح الصادر من المصرف المركزي الذي يملك سلطات واسعة على المصارف يعتبر بمثابة الأمر الذي لا تستطيع هذه المصارف مخالفته، ولا يتصور من الناحية العلمية أن يقف أحد المصارف موقف المعارضة، أو التحدي لسياسة المصرف المركزي حتى وإن كان المصرف لم يلجأ إلا لمجرد التوجيه وإسداد النصح.

3- الرقابة والتفتيش:

وتدعى أيضاً بالأسلوب الميداني، حيث يقوم البنك المركزي عن طريق موظفيه بإجراء فحص دوري وميداني لسجلات البنك وكشوفه، ومراقبة عملياته، وذلك بهدف:²

- التحقق من مدى سلامة البيانات الدورية التي تقدم من البنوك إلى البنك المركزي، وأنها تعكس الأرصدة القائمة في سجلاتها؛

1 - خالد عبدو إلزام، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة لدكتوراه، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص25.

2 - ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004-2005، ص78.

- فحص نظام وإجراءات العمل، والتعرف على السياسة الائتمانية للبنك بفحص عينة من القروض؛
- التحقق من مدى التزام البنوك بأسعار الخدمات المصرفية، وكذلك أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية انطلاقاً من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية؛ الأهداف الوسيطة؛ والأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كآتي:

أولاً: الأهداف الأولية

تعد الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة وتتمثل فيما يلي:¹

1-مجمعات الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية بأنها تلك الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات وتتكون القاعدة النقدية من جانب استخداماتها من العملة في التداول و الاحتياطي و لكل نوع من مجاميع الاحتياطي مؤيدون و معارضون، حيث دافعت البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية بالإضافة إلى مجلس المحافظين الذين دافعوا عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي كهدف أولي للسياسة النقدية، لينتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع وأي هذه المجاميع أكثر مراقبة من قبل السلطات النقدية وأياً أكثر ارتباطاً بنمو مجمل النقود التي تشكل الأهداف الوسيطة.

2-ظروف السوق:

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف السوق، والتي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، وتعني أيضاً قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة النقدية لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك، حيث تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية منها ما كان

1 - محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية، مالية محاسبة وعلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2016-2017، ص 89.

مستخدما في الفترات الماضية كالاحتياطات الحرة التي تشمل الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من المصرف المركزي وتسمى صافي الاقتراض، تكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس، أما ثاني الأرقام القياسية فه و أسعار الفائدة على أدوات الخزينة و الأوراق التجارية و سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل عملائها و سعر الفائدة ما بين البنوك.

ثانيا: الأهداف الوسيطة

وهي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة من طرف السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية، وتعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية، لهذا يشترط في الأهداف الوسيطة توفر المعايير التالية:¹

- أن يكون الهدف الوسيط قابلا للقياس؛
- أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على هذا المتغير؛
- أن يكون للمتغير الوسيط آثار يمكن التنبؤ بها على الأثر النهائي؛
- ويمكن تحديد الأغراض الوسيطة في سعر الفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.

1- معدل الفائدة كوسيط:

يعتبر سعر الفائدة من أهم وسائل التأثير على السياسة النقدية حيث كان الكنزيون يرون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن بينما لا يهتم النقديون به كشيء لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي، إلا أنه يجب على السلطات الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة أو تحديد مستواها لأن المجال الواسع للتقلبات يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي، وأن العمليات المتتالية من عدم التوازن يتولد عليها أيضا حالات متوالية من التضخم والركود.

2- سعر الصرف:

يمكن للسياسة النقدية استخدام سعر الصرف كهدف وسيط وذلك بتدخل البنك المركزي في سوق الصرف والمحافظة على هذا المعدل قريبا من المعدل الذي يضمن القدرات الشرائية فيمكن لأي دولة أن

¹ - مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016-2017، ص 47-48.

تخفيض من قيمة عملتها لتشجيع الصادرات وزيادة الاستثمار، كما يؤدي رفع قيمة العملة إلى التقليل من حدة التضخم وهو ما يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

3- العرض النقدي:

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديد إحصائيا، أي يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي تسميها العملة أو النقود كما أن تحديد المعروض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءا من الثمانينات ولم تعد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، ويلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معا.¹

ثالثا: الأهداف النهائية

يمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية كالتالي:

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

إن استقرار الأسعار شرط أساسي لحسن سير الاقتصاد وإن التقلبات التي تحصل في مستوى العام للأسعار تنعكس على الوضع الاقتصادي ككل إذ إن ارتفاع الأسعار لع مخاطر كبيرة على الاستثمار ومن ثم يقلل من فرص النمو الاقتصادي ناهيك عن الخروج باقتصاد غير كفاء مشوب بالحيرة والقلق والتوقعات، وإن استمرار الأسعار بالتصاعد يؤدي إلى الإرباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية. إن السياسة النقدية تستهدف فائض العرض النقدي بالقدر الذي يضبط معدل التغير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار الأسعار وهذا أمر ذو أهمية كبيرة في مكافحة التضخم.²

2- العمالة الكاملة:

يجمع الاقتصاديون إلى أن تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل يعد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة النقدية ذلك من خلال قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي

1 - محمد بلوافي، مرجع سبق ذكره، ص 468.

2 - رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2013، صص 74-75.

عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك من خلال اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من مشاكل البطالة وذلك عن طريق القيام بزيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة كافة.

3- تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات:

تستخدم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي عبر المحافظ على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة وسد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى وإن لسعر الصرف دوراً مهماً في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات إذ يتم استخدامه كأداة لتحسين وضع الميزان عن طريق تعديل الأسعار المحلية والأجنبية للسلع والخدمات بما يسمح للتوازن بين الصادرات والواردات.

4- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترنو إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في متوسط دخل الفرد الحقيقي. وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى ورفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار، وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وبالتالي فإن عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص. فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري، ولكن بما أن هذا الإجراء يتطلب انتهاج سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقد مع ما يمكن إن ينجم عنها آثار تضخمية فإن هذه السياسة يجب أن تكون مقرونة بسياسة مالية انكماشية.¹

¹ - زكريا الدوري ويسرا السامرائي، البنوك المركزي والسياسة النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص 190

المبحث الثاني: ظاهرة التضخم والنظريات المفسرة له

لقد تعددت المفاهيم العامة والتعاريف لظاهرة التضخم، باعتبارها ظاهرة اقتصادية تصيب العديد من اقتصاديات العالم وبحكم ارتباطها بالاختلالات الاقتصادية والمالية والمصرفية، ولقد شهد موضوع التضخم جدلاً طويلاً حول تحديد مفهومه والنظريات المفسرة له وأنواعه وطرق قياسه وهذا ما نود دراسته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف التضخم

تعددت تعريفات التضخم، منها تنبثق من منظور جزئي لظاهرة التضخم، إلا أن بعضها تمحور حول الجانب النقدي للتضخم، فقاموا بتعريفه من خلال أسبابه، في حين أن الآخرين تمركزوا حول الجانب السعري للظاهرة، فأتوا بتعريف من خلال آثار الظاهرة.

- التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه: فهو عبارة عن الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء كانت هذه الزيادة في النقود ترجع إلى زيادة حجم الإصدار النقدي أو التوسع في حجم الائتمان وعلى ذلك فإننا عندما نواجه اتجاهها مستمرا نحو ارتفاع الأسعار فإن هذه الحالة توصف اقتصاديا بالتضخم؛¹
- التضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال أثره: فهو ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي كان سبب هذا الارتفاع في زيادة كمية النقود أو بعبارة أخرى عدم التوازن بين التيارين النقدي والسلعي؛²
- الاقتصادي Gardner Ackley يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، واستنادا إلى هذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو منقطع، ويضيف أكلي قائلاً إن هذه الظاهرة تعتبر حالة عدم التوازن. ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليست ساكنة.³

1 - سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار النهضة العربية، 3، القاهرة-مصر، 1995، ص 249.

2 - شهاب محمود مجدي، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية-مصر، 2000، ص 71.

3 - امحمد بن البار، بن السيليت أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، ص2.

انطلاقاً مما سبق يمكن نستخلص تعريف محدد للتضخم على أنه: ظاهرة نقدية تتميز بالارتفاع المستمر والمتصاعد في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

المطلب الثاني: المعايير المحددة لأنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع تختلف عن بعضها البعض باختلاف المعيار المستخدم، لكن ذلك لا يعني الانفصال التام عن بعضها البعض، بل هناك تداخل فيما بينها، كما ان جميع أنواع التضخم تشترك فيما بينها في خاصية واحدة، هي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً. وستنتظر فيما يلي لتلك الأنواع حسب معايير معينة.

1- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

انطلاقاً من هذا المعيار يمكن التمييز بين 3 أنواع من التضخم، التضخم الظاهر؛ التضخم المكبوت والتضخم مكشوف.

1.1 - التضخم المكشوف:

ينشأ هذا النوع من التضخم تلقائياً دون تدخل السلطات فمن خلاله يظهر الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب، أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات. حيث أن لهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء كالتضخم الصريح أو التضخم الطليق.

2.1 - التضخم المكبوت:

ينشأ هذا التضخم جراء وجود كمية كبيرة من النقود لدى الأفراد والعائلات مع استعدادهم لإنفاقها لكنهم يعجزون عن ممارسة هذا الإنفاق نظراً لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات التي يرغبون في اقتنائها وذلك بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مستندة إلى المؤيدات القانونية، مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج مثل هذه السلع نظراً لزيادة تكاليفها وقلة أرباحها. ويتجلى هذا النوع من التضخم عند تدخل الدولة في سير حركات الأثمان، وتمنع استمرار ارتفاع الأسعار ومنع استفحال تفشي الظاهرة في البلاد.¹

¹ - عبد اللطيف حدادي، مرجع سبق ذكره، ص 119،

2- معيار درجة حدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم حسب حدته وقوته إلى:¹ تضخم زاحف، تضخم ماشي، تضخم راكض وتضخم جامح

1.2 - التضخم الماشي:

يطلق على التضخم اسم التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع في الأسعار في حدود 8% إلى 15% سنويا، ويجب الحد من هذا النوع من التضخم، وذلك لأن فيه شيء من الخطورة عندما تدخل حركة الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات مرتفعة.

2.2 - التضخم الراكض:

هذا النوع من التضخم يكون فيه معدلات ارتفاع الأسعار أكبر من كثير من سابقه، ولقد شهدت الهند حالات التضخم الراكض في السنوات 1973، 1974 و1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 19%، 25%، 26% على الترتيب.

3.2 - التضخم الجامح:

هو أشد أنواع التضخم أثارا وأضرارا على الاقتصاد الوطني، وفي ظل هذا النوع من التضخم تتخفص قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقود بشكل حاد، وتقعد قيمتها كمخزن للقيم، وهذا بدخول حركة الارتفاع في الأجور والأسعار ضمن حلقة من الزيادات الكبيرة أو لمتتالية.

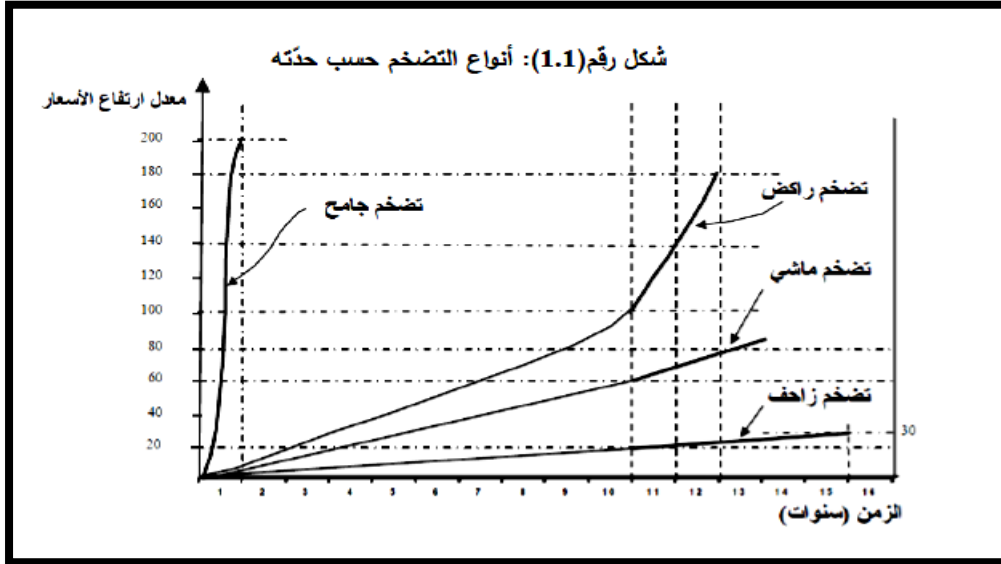
4.2 - التضخم الزاحف:

ويتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، حتى لو لم تحدث زيادة في الطلب، إضافة إلى أن الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة وسريعة في الفترة القصيرة، بل يستمر ببطء ولفترة طويلة نسبيا. ويعتبر هذا التضخم عادي لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يحدث مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار، فيلجئون إلى شراء سلع وخدمات أكثر من حاجتهم، ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل الذي يؤدي إلى كبح النمو.²

1 - ساعد مرابط، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017-2018، ص 6.

2 - أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012، أطروحة الدكتوراه، نقود ومالية، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص 256.

الشكل (1-1) يوضح مختلف أنواع التضخم حسب حدته وقوته:



المصدر: ساعد مرابط، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017-2018، ص 8.

3- من حيث دوافع وأسباب التضخم:

ومن خلاله يمكن أن نميز بين نوعين وهما:¹

1.3 - التضخم بفعل جذب الطلب:

ويحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2.3 التضخم بفعل جذب التكاليف:

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة في تكاليف الإنتاج والذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يؤدي في النهاية إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

1- من حيث مصدر التضخم:

يمكن التفريق بين نوعين من التضخم وفق هذا الأساس وهما:²

1 - فريد مشري وآخرون، إثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014-2017، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 4، المركز الجامعي ميلة-الجزائر، جوان 2020، ص 19.

2 - عبد الله طاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط1، 2003، ص134-135.

1,4 التضخم المستورد:

وهو ذلك التضخم الذي ينتج من علاقة التجارة الخارجية بالنشاط الاقتصادي، وخاصة حين يكون نسبة المستوردات إلى حجم النشاط الاقتصادي مرتفعة. حيث تحتاج الدول النامية إلى استيراد الكثير من السلع الرأسمالية والوسيلة والموارد الأولية اللازمة لمشروعات التنمية لمواجهة الطلب عليها. وحين تتعرض الدول الصناعية للتضخم فإن أسعار صادراتها إلى الدول النامية سوف ترتفع، مما يرفع من تكاليف الإنتاج ومعيشة المجتمع، مما يترتب عنه حدوث التضخم في تلك الدول.

2,4 التضخم المحلي:

وهو ذلك التضخم الذي يحدث نتيجة عوامل اقتصادية أو سياسية داخلية أي تتعلق بظروف الأسواق المحلية أو السياسات الاقتصادية المتبعة أو نتيجة لاختلالات هيكلية في داخل النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

بالرغم من الشعور بالآثار التضخمية وضرورة اللجوء إلى أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة وليس مجرد الشعور بشبح التضخم، لذا يعد قياس التضخم تشخيصاً للوضع الاقتصادي السائد آنذاك، وعليه فبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً ودقيقاً يكون الحل صحيحاً أيضاً، تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في اقتصاد على العديد من طرق ويمكن التطرق لأهم هذه المؤشرات فيما:

أولاً: الأرقام القياسية للأسعار:

تستخدم الأرقام القياسية لغرض تقييس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار والنقود لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتمد على المقارنة بين سنتين أحدهما سنة الأساس التي تعتبرها ثابتة وتنسب التقلبات السعرية إليها وسنة أخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم ويتم اختيار السلع الم راد تطبيق عليها الأرقام القياسية، من أجل معرفة مقدار التضخم باستخدام طريقتين هما: ¹

1. الطريقة الكلية أو طريقة الناتج القومي:

1 - عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان-الأردن، 1999، ص 179-180.

حيث يسمى الرقم القياسي العام لأسعار والذي يعبر عن الأسعار جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة في الدولة أي يعبر عن أسعار الناتج الكلي.

2. طريقة العينات:

ويتم بموجبها اختيار مجموعة معينة من السلع والخدمات ذات أهمية اقتصادية في حياة المجتمع كأفراد أو مشروعات أو قطاعات وتجري دراسة تطور أسعارها خلال فترة زمنية محددة. والأرقام القياسية التي تنشرها عادة الجهات الرسمية والتي تستخدم كمعبر عام عن ظاهرة التضخم في بلد ما تتوقف درجة تعبيرها الحقيقي لهذه الظاهرة، على مدى دقة وشمول أثمان السلع والخدمات التي تتكون منها هذه الأرقام وعلى طريقة تركيبها، وأهم من ذلك على مدى دعم السلطات الحكومية لبعض أسعار المنتجات ونجد نوعان من الأرقام القياسية:

- **السعر القياسي المرجح:** ويتم بموجبه التفريق بين الأهمية النسبية للسلع بالنسبة للمستهلك حيث لا يمكن أن تتساوى أهميتها في سلم أولويات وحاجات المستهلك وعلى هذا الأساس توضع أوزان أو معاملات تختلف تبعا لأهمية السلعة للمستهلك ثم يتم ضرب هذه الأوزان بالأسعار القياسية البسيطة. وبالنظر لتعدد مستويات الأسعار التي يمكن الحصول عليها من هذه الطريقة وذلك تبعا لتعدد الأرقام القياسية التي يمكن استخدامها لمعرفة التغييرات التي تطرأ على الأسعار، لذلك يفضل قياس التغييرات التي تحصل بالقوة الشرائية للمستهلكين من خلال استخراج الأرقام القياسية المرجحة لعينة من أسعار السلع والخدمات أو الاستدلال بالرقم القياسي لنفقات المعيشة لكونه يمثل أكبر الفئات الاجتماعية وهي فئة الدخل المحدود.

ولهذا نجد أنفسنا أمام عدة طرق لحساب الرقم القياسي التجميعي المرجح أهمها وأكثرها شيوعا:¹

- **رقم أسبير:** في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي:

$$I = \frac{\sum P_n \cdot Q_0}{\sum p_0 \cdot Q_0} \times 100$$

حيث:

$\sum P_n \cdot Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

1 - أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير، الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2014-2016، 70-71.

$\sum p_0 \cdot Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس

- رقم باش: في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة. وهو الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة (رقم باش).

$$I = \frac{\sum P_n \cdot Q_n}{\sum p_0 \cdot Q_n} \times 100$$

$$I = \frac{\sum P_n \cdot Q_n}{\sum p_0 \cdot Q_n} \times 100$$

حيث:

$\sum P_n \cdot Q_n$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\sum p_0 \cdot Q_n$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

- رقم فيشر الأمثل: وبسبب استمرار الجدل حول فاعلية الرقمين السابقين حتى العقد الثاني من القرن الماضي، جاء إفرنج فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي أسبير وباش، أي أنه الجذر الربيعي لحاصل ضرب رقم أسبير برقم باش.

$$\text{La Fisher Index} = \sqrt{\left(\frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} \times 100\right) \left(\frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} \times 100\right)}$$

لكن الرقم القياسي الأمثل يهتم بالناحية الرياضية ولكن لا معنى اقتصادي له وهذا هو أهم عيوبه.

1.2 -خفض الضمني للناتج المحلي: DPIB

يقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة أو أسعار سنة الأساس) والناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا كما توضحه المعادلة التالية:¹

¹ - ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

$$DPIB = \frac{PIB_n}{PIB_r} \times 100$$

حيث يمثل:

PIB_n : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

PIB_r : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ويمكن القول هنا أنه كلما اقترب المخفض الضمني للناتج المحلي من 100%، فهذا يدل على وجود استقرار في المستوى العام للأسعار، وكلما زاد هذا الرقم عن 100% يدل على ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ومن ثم وجود ضغوط تضخمية.

2.2 - رقم القياسي لأسعار الاستهلاك IPC

يعتبر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من أهم مقاييس التضخم شيوعاً، وهو يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية لجمهور المستهلكين، والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك يضم مجموعات معينة من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الضرورية، الواقع أن هذا الرقم يمثل نفقات المعيشة، لأن مكوناته تشمل على السلع والخدمات الضرورية التي يحتاج إليها أي فرد، ولإعداد الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك تستخدم طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة من الأسر، هذا الاختيار لا يعكس بالضرورة الإنفاق الحقيقي ولا التغيرات التي تطرأ على هذا النمط من حين لآخر، ونظراً لوجود اختلاف كبير بين النمط الإنفاقي للأسر في الريف ومثيلتها في المدن، فإنه في الغالب يتم إعداد رقمين قياسييين لتجاوز هذا الإشكال هما: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الريف والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في المدن.

ثانياً: مقاييس ومؤشرات أخرى

مع الإشارة إلى أن جميع الخبراء يعترفون بأن ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم، إذ يمكن قياس التضخم من خلال طرائق مختلفة يمكن توضيح أهمها بشكل مختصر على النحو التالي:¹

1.2 - معيار الإفراط النقدي:

1 - عبد الكريم سماح غانم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه، مذكرة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،

ويستند هذا المعيار إلى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار، وتستخدم الصيغة التالية لحساب كمية النقود عند حجمها الأمثل:

$$M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$$

حيث:

M_{ext}: حجم الإفراط النقدي

Y_T: حجم الناتج المحلي الحقيقي

M_t: كمية النقود المتداولة

Q₀: متوسط نصيب الوحدة المنتجة في الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة.

2.2- معامل الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية إلى أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصاد "فريدمان" التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

ΔM: التغير في كمية النقود

M: كمية النقود

Y: التغير في الناتج القومي الحقيقي

ΔY: الناتج القومي الفردي

3.2 - معيار فائض المعروض النقدي:

ويعرف أيضا باصطلاح آخر وهو "الفجوة التضخمية النقدية" ويمكن قياس فائض المعروض النقدي أو ما يعرف بالفجوة التضخمية بمقدار الفرق بين نسبة التغير في المعروض النقدي أو ما يعرف بالفجوة التضخمية بمقدار الفرق بين نسبة التغير في المعروض النقدي ونسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ويمكن قياس هذه الفجوة باستخدام المعادلة الآتية:¹

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص324.

حيث أن:

$$G = \frac{\Delta M - M}{Y \times \Delta Y}$$

G: تمثل المعروض النقدي.

M: إجمالي المعروض النقدي.

Y: تمثل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ΔM: تمثل مقدار التغير السنوي في إجمالي المعروض النقدي.

ΔY: تمثل مقدار التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي في الأسعار الثابتة.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة أمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشأتها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن ألا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا إن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا بعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس التي عرفت التضخم:

أولاً: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، قام بوضع هذه النظرية وتطورها كل من "جون لوك" و"دافيد هيوم" و"مونتسكيو". ووفقاً لتحليل الكلاسيكي تقوم هذه النظرية على افتراضات يمكن أن نوردتها على الشكل التالي:¹

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار؛
- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة، والعكس صحيح؛
- تتناسب كمية النقود تناسباً عكسياً مع القيمة التي تمثلها، أي انه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود؛
- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة فانه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وينقص العرض لها؛

¹ - حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية-مصر، 2000، ص30.

- تقترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

لقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لكمية النقود والمستوى العام للأسعار حيث أرجعت سبب تقلب الأسعار إلى تغير عرض النقود، وبذلك يعتبر الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب، وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها تمت صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والتقلبات الطارئة على تغير كمية النقود، من خلال معادلة التبادل للاقتصادي أرفينج فيشر، ومعادلة كمبريدج للاقتصادي ألفريد مارشال. ويمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين: ¹

1- معادلة التبادل لفيشر:

والتي تبين العلاقة النسبية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار كما يلي:

$$P = \frac{MV}{T} \quad \leftarrow \quad M \cdot V = P \cdot T$$

وباعتبار أن الاقتصاد دائما في حالة التشغيل التام حسب الكلاسيك فإن مستوى السعر P يعتمد على كمية النقود M ، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل حجم المعاملات (T) وسرعة دوران النقود (V). فتصبح المعادلة من الشكل $M = V$ وهي تشير إلى أن المستوى العام للأسعار يتغير طردياً مع كمية النقود.

2- معادلة كمبريدج لألفريد مارشال:

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات وهو ما أطلق عليه مارشال التفضيل النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$M_d = Ky$$

: الطلب على النقود؛ M_d

Y : الدخل النقدي؛

K : التفضيل النقدي؛ وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل نقد سائل.

¹ - زهرة سيدي عمر، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016-

2016، أطروحة لدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية - أدرار،

الجزائر، 2017-2018، ص 86-87.

باعتبار أن k هي مقلوب v فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي $P = f(M)$ وبالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار.

ثانيا: تفسير التضخم حسب النظرية الكينزية

ابتعد التحليل الكينزي للتضخم الاقتصادي عن أساسيات الفكر الكلاسيكي في العلاقة الكمية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، مبينا أنه يمكن للاقتصاد أن يعيش حالة من التضخم حتى ولو كان العرض النقدي ثابتا إذا ما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك عندما يكون الاقتصاد في حالة استخدام كامل. ويفسر "كينز" التضخم على أساس التقلبات التي تحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويميز بين حالتين للتضخم: ¹

1-مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل:

هنا يكون التضخم أمر طبيعي ومرغوب فيه باعتبار أن الطاقات الإنتاجية المعطلة ستخربط في العملية الإنتاجية لتستوعب الزيادة في الطلب والزيادة المحسوسة في الأسعار، فان الفائض في الطلب تمتص أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج لكن مع اقتراب الاقتصاد من وضع التشغيل الكامل فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور.

2-مرحلة التشغيل الكامل:

تظهر عندما يكون الاقتصاد في حالة استخدام كامل وطاقات الإنتاجية مستغلة استغلالا كاملا، وفي هذه الحالة فإن أي زيادة تحصل في الطلب الفعال تؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية وارتفاع في الأسعار بسبب عجز العرض الكلي الذي يظهر مرونة صفرية في الاستجابة عند مستوى الاستخدام الكامل، فالزيادة في الطلب عند المستوى الثابت للناتج الوطني تخلق فائضا في الطلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود القوى التضخمية المتمثلة في فائض الطلب يدفع بها إلى الأعلى ما لم تتبع السياسات الاقتصادية التي تكبح الطلب من خلال تخفيض الإنفاق أو الزيادة في الضرائب.

ثالثا: تفسير التضخم حسب النظرية المعاصرة لكمية النقود

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون نظرية الكمية إلى الحياة ولكن في صورة جديدة، وأصبح أنصارها الذين يسمون "النقديون" يشكلون قوة ذات نفوذ متمامي في عالم الفكر والتحليل النقدي، ويعزي انتشار النظرية

¹ - عبد الكريم سماح غانم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المعاصرة لكمية النقود ليس فقط للمساهمات الأكاديمية التي حملها لوائها فريدمان وللمناخ الاقتصادي التي ساد اقتصاديات الدول العربية في السبعينيات. فانتشار ظاهرة التضخم الركودي وعجز السياسات مكافحة التضخم التي تتصح بها النظرية الكينزية في تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار "النقديين" تثير الاهتمام وتلقي قبولا لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم. ومن وجهة العامة تنظر هذه النظرية إلى التضخم على انه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. وترفض هذه النظرية دور الأجور ونفقة في دفع الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان تعبر عن اختلال للتوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها وأن أية محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة. ولقد انتهى فريدمان من دراسته إلى القول بأن الطلب على النقود نادرا ما يتغير في الأجل القصير وإنه في الأجل الطويل يتوقف على عاملين هما المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد وكلفة الاحتفاظ بالنقود.¹

ويتصور فريدمان أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة. وتوصل فريدمان إلى أن النقود تمثل وجها من أوجه الاحتفاظ بالثروة والتي تشمل بمفهومها الواسع الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والتي يتيح الاحتفاظ بها الحصول على عوائد (الفائدة والأرباح الموزعة) والأصول العينية (الحقيقية) المتمثلة في السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية فهي لا تدر عوائد نقدية ولكنها تعطي إشباعا لحائزها. والاحتفاظ بالثروة يكون على شكل رأس مال بشري والمتمثلة في المعارف والمهارات والتي ينتج عليها دخل عند استخدامها، بالإضافة إلى أذواق طالبي النقود (ترتيب الأفضليات) والتي تتحدد بشكل عام على أساس دوال منفعتهم.

ولقد تمت صياغة معادلة الطلب على النقود بالصيغة التالية:²

$$M_d = f \left(P, r_a, r_b, \frac{1}{p}, \frac{dp}{dt}, w, y_p, u \right).$$

1 - نجيب نعمة الله وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001، ص 393.

2 - كريمة يوسف، استهداف التضخم في الدول المغرب العربي دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص 44-45.

حيث يمثل:

M_d : الطلب على النقود

P : المستوى العام للأسعار حيث أن هناك علاقة طردية ما بين الطلب على النقود والمستوى العام للأسعار؛

r^d : معدل عائد الأسهم ولها علاقة عكسية مع الطلب على النقود؛

r_b : معدل الفائدة على السندات ولها علاقة عكسية مع الطلب على النقود؛

$\frac{1}{p}, \frac{dp}{dt}$: يمثل التغير في المستوى العام للأسعار وتقديره من خلال الزمن، ففي حالة انخفاضه تصبح النقود أداة

جيدة للاحتفاظ بالثروة ويزيد تفضيلها. أما في حال العكس، فتصبح تكلفة لانخفاض قدرتها الشرائية. إذن هناك

علاقة عكسية بين التغير في هذا المؤشر والطلب على النقود؛

w : وهو مؤشر استخدمه فريدمان للتعبير عن دور رأس المال البشري في تحديد كمية الطلب على النقود. وهو

نسبة رأس المال غير البشري (المادي) إلى رأس المال البشري، فالعلاقة بين هذا المؤشر والطلب على النقود

طردية؛

y_p : الدخل الدائم في دالة الطلب على النقود ولهما علاقة طردية، وهو الدخل الذي يأخذ به الأفراد في تحديد

مستوى الاستهلاك؛

u : تمثل الأذواق وترتيب الأفضليات.

المبحث الثالث: آثار التضخم وسبل علاجه

يعتبر التضخم مشكلة و ظاهرة اقتصادية توصف بالعالمية تشهدها العديد من دول العالم بما فيها الدول النامية والمتقدمة وتختلف حدة-الضغوط التضخمية-من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة وبحسب مدى نجاعة السياسات الاقتصادية (السياسات المالية والسياسات النقدية)، حيث يزداد تأثير التضخم على اقتصاديات الدول كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد وفي هذا الصدد سنتعرف في هذا المبحث عن الآثار الاقتصادية التي يخلفها التضخم وأسبابه وسبل علاجه.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم

يترتب على الآثار الاقتصادية للتضخم العديد من الآثار بالغة الأهمية ولكن بشكل عام يمكن أن نلخص أهم تلك الآثار فيما يلي:

1- أثر التضخم على العملة الوطنية:

يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تدهور في القوة الشرائية لهذه النقود، مما يضعف ثقة الأفراد في العملة الوطنية وفقدان لوظيفتها كمستودع للقيمة، ويؤدي هذا الأمر إلى إضعاف الحافز على الادخار، فينخفض الميل للادخار مقابل زيادة الميل للاستهلاك، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة، أو تستخدم هذه الأرصدة في اقتناء سلع معمرة، كالأراضي والعقارات.¹

2- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع مع دلالات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي كذلك ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محليا المماثلة لها، حيث ينجم عن زيادة الواردات وانخفاض حجم الصادرات إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويؤدي ذلك بدوره إلى تدهور في احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، ويجعل الاقتراض الخارجي أكثر صعوبة، وللتغلب على العجز

1 - ساعد مرابط، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 33.

في ميزان المدفوعات، قد تلجأ الحكومات إلى تخفيض قيمة عملتها في أسواق الصرف، ويمكن أن تلجأ أيضا إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد لمنع تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، فتكون النتيجة توجه هذه القوة الشرائية إلى الأسواق المحلية، مما يزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.

3- تأثير التضخم على الهيكل الانتاجي:

يؤدي التضخم في المدين المتوسط والطويل إلى توجيه رؤوس الأموال نحو فروع للنشاط الاقتصادي على حساب فروع أخرى، فارتفاع مستوى الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية الاستهلاكية أو بالتالي تتمتع بطبيعة المضاربة (كالمضاربة في الأراضي والعقارات)، ستجذب إليها رؤوس الأموال على حساب بقية القطاعات (كالصناعات الأساسية والثقيلة) التي تتحمل عبء ارتفاع التكاليف وقلة الطلب على منتجاتها، وفي الوقت نفسه لا تجد رؤوس الأموال الكافية للاستمرارية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى اختلال في الهيكل الإنتاجي.¹

4- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

تباينت آراء الاقتصاديين بشأن أثر التضخم على النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن أثره سلبي لأنه يؤدي إلى نشوء حالة من عدم التأكد بخصوص الأوضاع الاقتصادية المستقبلية فينخفض حجم الاستثمار، كما تتأثر قرارات المدخرين لاسيما عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لمخزنتهم، ويتأثر أيضا أصحاب المتمثلة بالرواتب والأجور فيقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم مع الارتفاع المستمر في الأسعار ويرى آخرون أن التضخم ربما يشكل دافعا للتنمية الاقتصادية، لأن تخلف معدل الأجور عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي لاسيما عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

¹ - مسعود ميهوبي، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة

1990-2015، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 54.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للتضخم

رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة له تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1- التضخم عن طريق الطلب:

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يقبل الأفراد المجتمع على شراء كميات من السلع والخدمات أكثر مما يمكن توفيره في ظل الطاقة الإنتاجية القائمة ومقدرة المجتمع على الإنتاج، مع افتراض حالة التوظيف الكامل. أو بعبارة أخرى، ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب الفعال بمعدل أكبر من مستوى ناتج التشغيل الكامل، وهذا يعني أن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتعدى الحد الأقصى لعرض السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع الأسعار.¹ ومن العوامل الدافعة للطلب الفعلي نحو الارتفاع:²

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف؛
- العجز في الميزانية؛
- تمويل العمليات الحربية؛
- التوقعات والأوضاع النفسية على الأفراد بارتفاع الأسعار مستقبلاً.

2- التضخم الناشئ عن زيادة النفقات أو التضخم التكميلي:

ترجع هنا ظاهرة التضخم إلى أن الارتفاع في الأسعار يكون ناتجاً عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج (عنصر العمل)، دون أن يكون هناك تغيراً في الطلب. وبعبارة أخرى أن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة الأجور. أي رغبة العمال في زيادة دخولهم، تقوم الدولة باستجابة لرغبتهم دون أن تتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة، فبدلاً من لجوئها تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار، ويضاف إلى ذلك أن الزيادة في الأجور تكون في الغالب أقل من الزيادة في

1 - حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 164.

2 - عبد اللطيف حدادي، مرجع سبق ذكره، ص 125-126.

الإنتاجية العمل كما أن ارتفاع الأسعار يتجاوز نسبة ارتفاع الأجور، مما يمكن أن نستخلص أن التضخم الإنفاق الناشئ عن زيادة ارتفاع مستويات الأجور.¹

3- التضخم الهيكلي:

يحدث التضخم الهيكلي حين ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية في الإنتاج، التي تدخل كمواد أولية أو وسيطة لسلع أخرى، مما ينتج عنه ارتفاع عام في مستوى الأسعار.⁴ ويرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الذي تعرضت له البلدان النامية هو تضخم هيكلي، حيث تتعرض الأسعار إلى ضغط شديد خاصة في أوقات التنمية الاقتصادية بسبب الاختناقات التي يتعرض لها الجهاز الإنتاجي، بفعل ما تعانيه من اختلالات هيكلية في بنائها الاقتصادي، والتي تعتبر أحد مصادر تخلفها وأهم مظاهر الاختلال الاقتصادي تنحصر في الجوانب الآتية:²

- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية؛
- جمود الجهاز المالي وتدهور الإيرادات الضريبية؛
- تراجع معدلات النمو الزراعي وتفاقم مشكلة الغذاء؛
- الاختلالات التي توليدها عملية التنمية في مراحلها الأولى.

1 - محمود شهاب مجدي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

4 - جهيدة نسيلي، خديجة نسيلي، التضخم في الجزائر بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي 2001-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، ال عدد2، المجلد 6، ديسمبر 2020، ص82.

2 - يوسف بن نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1970-2012، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص ص39-41.

المطلب الثالث: وسائل معالجة مشكلة التضخم

تختلف السياسات الضبط والعلاج في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى سياسات مكافحة التضخم:¹

أولا: السياسة النقدية وعلاج التضخم

تسعى السلطات النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي خلال استخدامه لهذه الأدوات إلى تقليل من عرض النقود لغرض المضاربة، وبالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي وتعتمد السلطة النقدية من خلال الأدوات الكمية والنوعية والأدوات المساعدة الأخرى التي قد تطرقنا إليها سابقا والمتمثلة أساسا في سياسة السوق المفتوحة وسعر الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى سياسة أسعار الفائدة والإغراء الأدبي... الخ، وبواسطة هذه الأدوات يهدف البنك المركزي تنظيم عرض الائتمان بما يخدم السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة في فترات التضخم.

ثانيا: السياسة المالية

بالإضافة إلى السياسة النقدية تؤدي السياسة المالية دورا مهما في ضبط معدلات التضخم وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي؛ وتركز الدولة على إتباع السياسة المالية عادة عندما لا تحقق نجاحا في استعمال السياسة النقدية في محاربة التضخم ومن أهم وسائل السياسة المالية نذكر:²

1- الرقابة الضريبية:

تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية للتحكم في التضخم تقوم السياسة المالية بزيادة قيمة الضرائب على الدخل وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية للأفراد فينتجهون إلى الادخار وينقصون من الإنفاق ويزداد التحصيل الضريبي للدولة غير أن سياسة الرقابة على الضريبة تعتبر غير مرنة لتغيير الميزانية في السنة عدة مرات، وفي

1 - حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة ماجستير، علوم

اقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 108.

2 - محمد طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017،

أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2018-2019، ص 43-44.

حالة الانكماش تعتمد الدولة على سياسة الرقابة الضريبية بتخفيض الضرائب على الأرباح والاستهلاك لزيادة معدلاتها وبالتالي زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار.

2- الرقابة على الإنفاق العام:

تلعب سياسة الرقابة دورا هاما في الحفاظ على التوازن الاقتصادي حيث أن التحكم في الإنفاق الحكومي برفع أو تخفيض معدلاته حسب الحالة الاقتصادية أي انكماش أو تضخم، حيث انه في حالة التضخم تقوم الدولة بالتقليل من الإنفاق الحكومي وذلك بعدم تشجيع الاستثمار وقيامها بعدم الزيادة في الأجور وزيادة معدلات الضرائب والاشتراكات الاجتماعية والتقليل من القروض والإعانات، وقد تلجأ الدولة في إطار هذه السياسة إلى الرقابة على الأسعار ومقارنتها بالأجور ليكون هناك توازن، وكذلك قيام الدولة بدعم أسعار السلع الأساسية أو إنتاجها ورفع القيود الجمركية وتخفيض الضرائب بالنسبة للسلع الضرورية المستوردة من أجل القضاء على التضخم.

3- الرقابة على الدين العام:

تعتبر سياسة الرقابة على الدين العام سياسة استراتيجية في التحكم في التضخم وذلك من خلال ما تلجأ إليه الدولة في طرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور فبذلك تمتص القوة الشرائية الإضافية في الأسواق النقدية وتستهملها في تمويل الميزانية.

خلاصة الفصل:

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف حول السياسة النقدية، إلا أننا نلخص في الأخير أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والوسائل والقواعد والأحكام والقرارات والتدابير والقوانين والأوامر التي تتخذها الحكومة ممثلة بسلطتها النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو الامتصاص بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتفايدي التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، ويتم تطبيق هذه السياسة عبر مجموعة من الأدوات منها النوعية كسياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقرض، أما الكمية تتمثل أساسا في معدل الاحتياطي الإجمالي، عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم. وكل نوع من الأنواع يستعمل كوسيلة لبلوغ أهداف عديدة للسياسة النقدية ترمي من خلال سيرها إلى تحقيق أهداف اقتصادية؛ اجتماعية وسياسية. ويعد من بين أهمها العمل على استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة مشكلة التضخم التي أصبحت تتصف بظاهرة عالمية تصيب العديد من اقتصاديات دول العالم بما فيها الرأسمالية والدول النامية، فمن خلال تعريف التضخم والأنواع نلتمس أن حدوث التضخم له علاقة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية كالعمالة والأسعار... وغيرهما، ولقياس الظاهرة هناك مقاييس عديدة تتمثل في الرقم القياسي للأسعار وأسبير وغيرها، ونجد عدة نظريات اهتمت بتفسير هذه ونجد منها النظريات النقدية الكلاسيكية والنظرية الكينزية وأخيرا النظرية النقدية المعاصرة

لقد تعددت آثار التضخم واختلقت حدثها في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها والاجتماعية ولعل أهمها عرقلة التنمية الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة ومعدلات الفائدة والحد من الاستثمار إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر وظهور آفات اجتماعية. وينتج من ظهور هذه الظاهرة إلى العديد من العوامل منها بدافع الطلب الكلي أو بدافع زيادة النفقات وآخر بدافع التغيرات الهيكلية.

الفصل الثاني:

تحليل أداء السياسة النقدية في الحد من التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2019

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة عدة تطورات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي أدى إلى ارتفاع المداخيل المالية وتحسن السيولة العامة للاقتصاد الوطني، مما حتم على السلطات النقدية تكييف السياسة النقدية مع الأوضاع الجديدة من خلال إجراء تعديلات على قانون النقدي والقرض، كما شهدت الجزائر منذ مطلع 2000 تطورات عديدة وهذا راجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسة النقدية ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة قامت الجزائر بعدة إصلاحات وذلك لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر وتطورات الحاصلة التي شهدتها خلال فترة (2001-2019) وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

المبحث الثاني: يتضمن تحليل أداء السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)



المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2001-2019

لقد عزز قانون النقد والقرض الاهتمام بالسياسة النقدية كأهم أدوات السياسة الاقتصادية، حيث عرفت السياسة النقدية بعد سنة 1990 تحولات كبيرة أبرزت أهميتها ضمن سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، ولقد شهدت السياسة النقدية خلال هذه الفترة ومنذ بداية 2000 مرحلة تطويرية جديدة تميزت بتطبيق الجزائر لعدة إصلاحات وتغييرات في أدوات ومستوى الكتلة النقدية ومقابلاتها، وهذا ما سوف نراه في هذا المبحث من خلال استعراض تطور السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2019.

المطلب الأول: الإصلاح المصرفي في ظل قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته

اتسمت هذه المرحلة بالإصلاح المالي و النقدي و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي خلال فترة (1990-1998) حيث تم إصدار قانون أرجع الاعتبار للجهاز المصرفي (البنك المركزي) بصفته الجهاز المشرف على السياسة النقدية و بين هذا القانون علاقة السلطة النقدية مع الخزينة و عدة مواضيع نقدية و بين هذا القانون علاقة السلطة النقدية مع الخزينة و عدة مواضيع نقدية أخرى، وقد تمثل هذا القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد و القرض الصادر في تاريخ 14 ابريل 1990 ويعد نقطة تحول جوهرية في إصلاح النظام المصرفي الجزائري، إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة بأتم معنى الكلمة، وذلك لتداخل الكبير بين دور الخزينة العمومية و دور البنك المركزي وكذلك لضعف الوساطة المالية.

أولاً: قانون النقد والقرض (90-10)

يعتبر قانون رقم (90-10) المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصاً تشريعياً يعكس بحق اعترافاً بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم للأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و 1988 فقد حمل أفكاراً جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه ومن أهم ما جاء في هذا القانون حيث عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، مما استوجب استحداثه بقوانين معدلة و متممة.

ومن أهم ما جاء فيه نذكر:¹

- إن من صلاحيات البنك المركزي حسب المادتين 42 و43 من القانون ما يلي:
 - حق الاطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي؛
 - إصدار الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي؛
 - التدخل في النظام الذي يطبق على البنك المركزي؛
 - يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الأمر؛
 - تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة؛
 - إجراء المصالحات والمعاملات يكون بالترخيص.
- حسب المادة 62 من القانون النقد والقرض يخول للمجلس صلاحيات بصفة سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يلي:²
 - إصدار النقد، كما هو منصوص عليه في المادتين 4 و5 من هذا الأمر؛
 - تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا الغرض، يحدد مجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد؛
 - إعداد المعايير وسير وسائل الدفع وسلامتها؛
 - تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف؛
 - تسيير احتياطات الصرف.

ثانيا: الإصلاحات التي أدخلت على قانون النقد والقرض بعد سنة 2000

عرفت هذه الفترة إجراءات جزئية على قانون النقد والقرض تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة ومتطلبات عصرنة القطاع المالي والنقدي، وتمثل هذه التعديلات فيما يلي:

1- الأمر رقم 01 - 01 المتعلق بقانون النقد والقرض:

1 - على بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 29.

2 - على بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص32.

جاء هذا الأمر في 27 فيفري 2001 ليعدل ويتم القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث ادخل بعض التعديلات على قانون النقد والقرض وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية، فموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس نقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته على التوالي محافظ يساعد ثلاث نواب، ومجلس الإدارة ومراقبان، حيث يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين يعينهم رئيس الجمهورية، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

2- الأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض:

جاء هذا الأمر في 26 أوت 2003 والذي بموجبه إعادة صياغة شبة كاملة للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها في سنة 2001، ومن أهم ما جاء في:¹

- تغيير وضعية سيولة النظام البنكي، فبعدما كان هذا النظام يعاني ضائقة في السيولة في المرحلة الثانية، انتقل من سنة 2001 إلى وضعية سيولة جديدة تتمثل في وجود فائض هيكلي في السيولة؛
- تمت إعادة تنشيط الاحتياطي الإجمالي كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية (تعليمية بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 11/02/2001) وتم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين هذه الاحتياطات ومعدلات الفائدة المكافحة لها مرات عديدة خلال هذه المرحلة؛
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية النقدية.

3- الأمر 10 - 04 المتعلق بقانون النقد والقرض:

جاء هذا الأمر في 26 أوت 2010 ليعدل ويتم 11/03 من أجل تكييف المنظومة القانونية مع الأوضاع الاقتصادية وإعطاء صلاحية واسعة جدا لبنك الجزائر ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيه:²

- ابقى هذا الأمر حسب المادة 35 على نفس مهم بنك الجزائر وميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالتعدد والتضارب وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية؛

1 - طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010، ص 351.

2 - كريمة بوروشة، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة 1990-2016، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2018-2019، ص157

- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات؛
- يعمل بنك الجزائر على التأكيد من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، كذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها؛
- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض يوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وان تكون هذه الأسئلة ناجحة.

4-الأمر 10/17 المتعلق بالنقد والقرض:

نظر لانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من منتصف سنة 2014، وما أنجز عنه من تراجع في الإيرادات المالية للدولة ثم إصدار أمر رئاسي رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يعدل ويتم المادة 45 من الأمر رقم 11/03، وذلك بقيام بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:¹

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية؛
- تمويل الدين الداخلي العمومي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وعلى العموم يمكن القول إن هذه الإصلاحات جاءت لتعديل وتنمى القانون 90-10 من أجل تكييف النظام النقدي والمالي مع الأوضاع الاقتصادية السائدة وكذا تعزيز استقلالية بنك الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

أبرز قانون النقد والقرض في مادته 55 أهداف السياسة النقدية خلال هذه الفترة حيث حددت مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ومن أجل

1 - فتحة مزارشي، إثر سياسة تحرير الجهاز المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الإصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية، 2016-2017، سطيف-الجزائر، ص 10.

تحقيق هذه الأهداف أحدث بنك الجزائر نقلة نوعية في مجال إدارة السياسة النقدية تماشيا مع متطلبات التحول إلى نظام اقتصاد السوق، حيث بدأ التخلي تدريجيا عن الأدوات النقدية المباشرة والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، وسوف نحاول في هذا المطلب استعراض أهم الأدوات النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في التحكم وضبط الأوضاع النقدية خلال هذه الفترة:

1- تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2001(2009-):

أبرز قانون النقد والقرض في مادته 55 أهداف السياسة النقدية خلال هذه الفترة حيث حددت مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، حيث بدأ التخلي تدريجيا عن الأدوات النقدية المباشرة والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، وسوف نحاول في هذا الجزء استعراض أهم الأدوات النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في التحكم وضبط الأوضاع النقدية خلال هذه الفترة.

1.1 معدل إعادة الخصم:

يعتبر من أهم الأدوات وأقدمها التي يستخدمها بنك الجزائر للتحكم في المعروض النقدي عن طريق تحكمه في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية ويمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2001-2009) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: يمثل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2009).

| المعدل (الوحدة %) | إلى | ابتداء من تاريخ |
|-------------------|------------|-----------------|
| 6.00 | 2002/01/19 | 2000/10/22 |
| 5.50 | 2003/05/31 | 2002/01/20 |
| 4.50 | 2004/03/06 | 2003/06/01 |
| 4.00 | 2009/09/30 | 2004/03/07 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على النشرات الإحصائية الثلاثية 2004-2009.

يعتبر معدل الخصم من أهم الأدوات النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على السيولة النقدية للجهاز المصرفي، وعلى غرار البنوك المركزية في العالم لجأ بنك الجزائر إلى استخدام هذه الأداة بموجب القانون 10/90، حيث ساهمت في التحكم في سيولة الجهاز المصرفي طيلة فترة التسعينات، لكن ابتداء من سنة 2001 تراجع استخدام هذه الأداة تدريجياً بسبب انعدام إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر نظراً للسيولة الهيكلية التي تتمتع بها، ليبدأ هذا المعدل في الانخفاض بشكل مستمر لغاية استقراره عند 4%، وهذا ما تبرزه التخفيضات المتتالية لنسبته، حيث انخفض معدل الخصم من 6% سنة 2001 إلى 5.5% سنة 2002، ثم إلى 4.4% في جوان 2003، ليستقر عند 4% ابتداء من مارس سنة 2004 لغاية سنة 2009، وهذا الانخفاض ما هو إلا نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية.

2.1 نسبة الاحتياطي الإجمالي:

تعتبر أداة الاحتياطي الإجمالي من الأدوات النشيطة للسياسة النقدية في الجزائر، وهي تتمثل في إلزام البنوك التجارية بتشكيل نسبة معينة من ودائعها لدى بنك الجزائر، وقد نص قانون النقد والقرض 90-10 على هذه الأداة وأعيد تقنينها عبر تعليمات بنك الجزائر رقم 04-02 المؤرخة في 04 مارس 2004، حيث حددت هذه التعليمات الشروط والمبادئ العامة لتشكيل الاحتياطيات الإجمالية مثل تحديد الهيئات الملزمة بتشكيل الاحتياطيات، تحديد فترة تكوين الاحتياطيات (الفترة الممتدة من 10 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر الموالي)، تحديد المكافآت وكذلك العقوبات المطبقة في حالة عدم تشكيل الاحتياطيات أو في حالة تشكيلها إلى حد غير كاف، إمكانية تغيير شروط تشكيل الاحتياطيات الإجمالية عن طريق تعليمات يصدرها بنك الجزائر إن الجدول التالي يوضح تطور نسبة الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة 2001-2009:¹

الجدول رقم 02: يمثل تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

| السنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل الاحتياطي الإجمالي % | 3 | 4.25 | 6.25 | 6.50 | 6.50 | 6.50 | 6.50 | 8 | 8 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النشرات الإحصائية والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2017.

1 - ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 70.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل احتياطي الإجمالي قد عرف عدة تعديلات، وهذا تماشيا مع أهداف السياسات النقدية المسطرة من طرف بنك الجزائر، حيث نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع التدريجي لنسبة الاحتياط النقدي القانوني، حيث انتقلت من 3% سنة 2001 إلى 4,25% سنة 2002 ثم إلى 6,25% سنة 2003، لتصل سنة 2004 إلى 6,5%، واستقر عند هذه النسبة إلى غاية سنة 2007، ومع الارتفاع الكبير لفائض السيولة المصرفية سنة 2008 اضطر بنك الجزائر إلى رفع النسبة إلى 8% من أجل امتصاص الفائض إل كبير للسيولة المصرفية عقب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمر هذا المعدل حتى سنة 2009.

1-3 آلية استرجاع السيولة:

تم دخول هذه الأداة حيز التطبيق بموجب التعلية رقم 2002/02 الصادرة في 11 أبريل 2002 والتي أدخلت بموجبها أسلوب استرجاع السيولة ل 7 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية، ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لثلاثة أشهر من أوت 2005.

وبموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة وذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه علما أن هذه الوسيلة هي الأكثر مرونة لأنه يمكن تعديلها يوميا مقارنة مع أداة الاحتياطي الإجمالي¹. والجدول التالي يوضح تطور معدلات آلية استرجاع السيولة خلال الفترة 2001-2009.

الجدول رقم 03: معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2001-2009)

(الوحدة %)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| المعدل على استرجاع السيولة ل 7 أيام | - | 2.75 | 1.75 | 0.75 | 1.25 | 1.25 | 1.75 | 1.25 | 0.75 |
| المعدل على استرجاع السيول ل 3 أشهر | - | - | - | - | 1.90 | 2.00 | 2.50 | 2.00 | 1.25 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2007-2019.

1- اسمهان بقيق ليلي، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية، مذكرة دكتوراه، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2014-2015، ص 347.

نلاحظ من خلال الأرقام أنها الأداة الأكثر نشاطا خلال هذه العشرية، حيث عرفت معدلاتها تغيرات دورية بين الارتفاع والانخفاض.

- فاسترجاع السيولة لـ 7 أيام دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2.75% لينخفض هذا المعدل إلى 0.75% سنة 2004، ثم تراوح بين 1.25% و 1.75% ما بين سن 2005 إلى 2008، ليستقر هذا المعدل عند 0.75% منذ سنة 2009 ولغاية 2012،
- أما استرجاع السيولة لـ 3 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005، بمعدل 1.90%، شهدت ارتفاعا محسوسا منذ 2005 إلى 2007 أين بلغ معدلها 2.5%، لتعاود الانخفاض تدريجيا وتستقر عند 1.25% في سنة 2009.

2- تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2019)

تتمثل أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 فيما يلي:

1.2 معدل إعادة الخصم:

كان فيما سبق تغير معدل إعادة الخصم لا يتم كل سنة ولكن مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 صار هذا المعدل يعدل تقريبا كل عام، بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم، فقد نص قانون النقد والقرض 90-10 على شروط استخدام هذه الأدوات لدى بنك الجزائر في المواد "69-70-71-72" وعدد ذلك في:¹

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى.

وفيما يلي نعرض تطور معدل إعادة الخصم الشهري في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.

الجدول رقم 04: تطور إعادة الخصم الشهري في الجزائر خلال الفترة جانفي (2014-مارس 2019)

| السنوات | من جانفي 2014 إلى سبتمبر 2016 | من 2016/09/30 إلى أفريل 2017 | من 2017/05 إلى مارس 2019 |
|--------------------|-------------------------------|------------------------------|--------------------------|
| معدل إعادة الخصم % | 4% | 3.5% | 3.75% |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2017-2019.

¹ - فريد مشري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم المحدد من قبل البنك المركزي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى غاية جوان 2017 اتسم بالاستقرار نوعا ما، بحيث تم تحديد معدل إعادة خصم قدر بـ 4% ابتداء من شهر جانفي 2014 إلى غاية شهر سبتمبر من سنة 2016، كمحاولة للحد من لجوء البنوك التجارية إلى بنك الجزائر لخصم ما لديها من أوراق أمام ارتفاع معدل الاحتياطي الإجمالي والذي قدر خلال نفس الفترة بـ 12%، بعد ذلك ومع انخفاض معدل الاحتياطي الإجمالي صاحبه انخفاض في معدل إعادة الخصم كون هذين المعدلين يعملان معا وفي نفس الاتجاه، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2016 إلى غاية شهر أبريل 2017، حيث بلغ معدل إعادة الخصم نسبة 3.5%، ليرتفع بعد ذلك مسجلا نسبة 3.75% إلى غاية سنة 2019، كمحاولة من بنك الجزائر لامتصاص السيولة والتقليل من معدلات التضخم.

2.2 نسبة الاحتياطي الإجمالي:

يمكن أن نلخص تطور نسبة الاحتياطي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول 05: تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) (الوحدة: %)

| السنوات | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل الاحتياطي الإجمالي % | 10 | 10 | 4 | 8 | 12 | 12 | 12 | 11 | 9 | 9 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نشرات الإحصائية الثلاثية والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2016-2020.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي القانوني المحدد من طرف البنك المركزي كما شهدت هذه الفترة تعديلات تعكس أهمية هذه الأداة، ومدى اعتماد البنك المركزي عليها في علاج الاختلالات النقدية، من تضخم وانكماش، حيث نلاحظ من خلال السنتين 2010 و 2011 استقر إلى نسبة 9%، ويعاود الارتفاع عند نسبة 11% سنة 2012، ليستقر بارتفاعه وصولا لمعدل 12% خلال سنوات 2013 إلى سنة 2015.

لكن مع الانخفاض الحاد للسيولة المصرفية مع بداية سنة 2016 لجأ بنك الجزائر لتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى 8% من أجل الحفاظ على السيولة المصرفية الملائمة لضمان استمرارية النمو

الاقتصاد الوطني. ليصل انخفاض في سنة 2017 بنسبة 4% وصولا إلى نسبة 10% كلا من سنتين 2018, 2019.

3.2 استرجاع السيولة:

والجدول التالي يبرز تطور مختلف عمليات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

الجدول رقم 06: معدلات عمليات استرجاع السيولة خلال الفترة (2010-2019) (الوحدة%)

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|--------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| المعدل على استرجاع السيولة لـ 7 أيام | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | — | 3.50 | 3,50 |
| المعدل على استرجاع السيول لـ 3 أشهر | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | — | — | — |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2016-2020.

نلاحظ من خلال الجدول أن المعدل على استرجاع السيولة ضلت ثابتة ومستقرة بداية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، كلا من استرجاع السيولة لـ 7 أشهر بمعدل 0.75% و1.25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لـ 3 أشهر وهذا بسبب انخفاض نسبة امتصاص السيولة، وانخفاض معدل الفائدة إلى 0.25% بالنسبة لاسترجاع السيولة لـ 7 أيام و 2% بالنسبة لـ 3 أشهر لكلتا الأسلوبين، وهذا لانخفاض الحاد السيولة المصرفية واتجاه بنك الجزائر لاستخدام سياسة نقدية انكماشية بالاعتماد على أدوات سياسة النقدية وتثبيت كلا من معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري طوال تلك الفترة (2010-2016)، وذلك لضخ السيولة من أجل إعادة تمويل الجهاز المصرفي، وفي سنة 2018-2019 ارتفع معدل على استرجاع السيولة لـ 7 أيام بنسبة 3.50% مع استحداث أسلوب استرجاع السيولة لـ 3 أشهر.

المطلب الثالث: تحليل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر (2001-2019)

لم تختلف أهداف السياسة النقدية خلال هذه الفترة عن مرحلة التسعينات حيث حددت المادة 3 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد

الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم التطورات لأهداف السياسة النقدية في الجزائر.

1-تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر (2001-2009)

وعلى العموم يمكن حصر الأهداف النقدية المستخدمة خلال هذه الفترة فيما يلي:

1.1 هدف النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا الهدف من أهم السياسات النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10، والذي تضمن أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|--------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل النمو % | 2.6 | 4.7 | 6.9 | 5.2 | 5.1 | 2.00 | 3.00 | 2.4 | 2.4 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2008-2009.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- معدل النمو الاقتصادي عرف خلال الفترة 2001-2004 نمو منتظم للاقتصاد الذي ارتفع بأكثر من أربع نقاط وبالأخص سنة 2003 التي شهدت أعلى معدل نمو بنسبة 6.3% وهذه النتائج لا تبرر أن هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإذا تم البحث عن مصدر هذا النمو من الممكن إيجاد محسورا في قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8 بالمئة سنة 2003 مقابل 3.7% سنة 2002. وقطاع الفلاحة أيضا حقق معدل نمو سالب قدر ب 13- بالمئة سنة 2002 مقابل معدل نمو قدر ب 13.2% و 17% سنتي 2001 و 2003 على الترتيب.
- اما الفترة 2005-2009 انخفاضا مستمرا في معدل النمو الاقتصادي حيث شهدت سنة 2005 معدل نمو منتظم بنسبة 5.1% ليستمر هذا الانخفاض ويصل إلى نسبة 2% سنة 2006، وكان هذا بسبب قطاع المحروقات الذي كان المحرك الأساسي للنمو في الانخفاض وقد سجل معدل النمو خارج المحروقات نسبة 3.6% سنة 2007 وبنسبة 9.61% سنة 2008 مقابل ذلك انخفض معدل نمو الى 3% و 2.4% على التوالي وبقيت مستقرة بنسبة 2.4% سنة 2009، نتيجة الاستثمارات في قطاع

المحروقات، وهذا يعود لانعكاس الاهتمام والأولوية المعطاة من قبل السلطات العمومية لهذا القطاع لضمان الوسائل التنظيمية والمالية بزيادة نفقات، تجهيزات الدولة وتطوير المنشآت القاعدية.

2.1 هدف الاستقرار النقدي:

بعد استعراض أهم الإصلاحات النقدية التي باشرتها الجزائر سواء الذاتية أو التي كانت برعاية المؤسسات المالية الدولية، وكذلك الإلمام بالأدوات النقدية التي استخدمها بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، نعرض على تطور الأوضاع النقدية، لمعرفة مدى فعالية هذه الإصلاحات والأدوات في الحفاظ على التوازنات النقدية، وهذا الهدف يبين لنا استقرار النقد من خلال جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2001-2009).

❖ تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

عرفت مكونات الكتلة النقدية تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة والجدول التالي يبين تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2009).

الجدول رقم 08: تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) (الوحدة: مليار دينار جزائري)

| السنوات | النقود الورقية | النقود الكتابية | عرض النقود M1 | أشباه النقود | الكتلة النقدية M2 |
|---------|----------------|-----------------|------------------|--------------|----------------------|
| 2001 | 577.15 | 661.36 | 1238.51 | 1235 | 2473.51 |
| 2002 | 664.68 | 751.65 | 1416.33 | 1485.19 | 2901.53 |
| 2003 | 781.33 | 849.04 | 1637.43 | 1724.04 | 3354.42 |
| 2004 | 874.34 | 1286.23 | 2165.64 | 1577.45 | 3738.03 |
| 2005 | 920.96 | 1500.47 | 2437.5 | 1736.16 | 4157.58 |
| 2006 | 1081.35 | 2086.28 | 3177.8 | 1766.10 | 4933.74 |
| 2007 | 1284.49 | 294.08 | 4233.6 | 1761.03 | 5994.60 |
| 2008 | 1539.97 | 3424.08 | 4965.0 | 1991.04 | 6955.96 |
| 2009 | 1829.34 | 3114.81 | 5638.5 | 2228.89 | 7173.05 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2007-2009.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نمو الكتلة النقدية قد عرف عدة تطورات في عدة مراحل:

❖ **الفترة 2001-2004:** عرفت نمو سريعا للكتلة النقدية، فخلال هذه الفترة قدر معدل نمو الكتلة النقدية في المتوسط ب 11.80%، وهذا بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وما نتج عنه من ارتفاع في الادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودائع بالعملة الصعبة)، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة أشباه النقود بالعملة الوطنية نتيجة ارتفاع حجم ادخار الأسر نتيجة الثقة في العملة الوطنية الراجع إلى الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص لو مبلغ يقدر بحوالي 7 مليار دولار أي ما يقارب 520 مليار د.ج لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاثة سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى 2004، حيث عرفت سنة 2001 تسجيل أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة حيث وصل إلى 22,29 % نتيجة ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية بعد تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، والشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث عرفت الفترة الممتدة من سنة 2002 تباطؤ في معدل النمو حيث وصل إلى 17.3% إلى و 2004 بسبب سنة 2004 بسبب امتصاص فائض السيولة من طرف بنك الجزائر بعد رفعه لنسبة الاحتياطي القانوني واستحداثه لأدوات نقدية جديدة ممثلة في استرجاع السيولة والوديعة المغلة للفائدة.

❖ **وفي الفترة 2005-2009:** زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكده بنك الجزائر، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني بلغ حوالي 200 مليار دينار سنة 2007 مقابل 161.8 مليار سنة 2006 أي ما يعادل نمو 400% من تدفقات النقد القانوني بين سنتين 2005 و 2007. ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007 مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك والمصارف. وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانوني إلى:¹

1. تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتين 2005-2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية؛
 2. تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، وتداولها خارج المسالك البنكية؛
 3. تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبييض الأموال.
- هذا وأوضح بنك الجزائر أنه "أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخيل من الأوراق النقدية من بريد الجزائر اذ سجلت الحركة النقدي ضخا من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج

1- عبد الله البحري وعلي صاري، تقييم مدى السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 13، جامع أدرار، ديسمبر 2017، ص10.

للأشهر التسعة الأولى من سنة 2007، وعرفت الفترة تذبذبا في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سن 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار، وبمعدل نمو 3.2% عن سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين السبب الأول هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمي وانخفاض الأصول الخارجية، وإما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان.

❖ تطور مقابلات الكتلة النقدية:

أما فيما يخص مقابلات الكتلة النقدية فهي تمثل الأصول والديون التي تقابل عملي إصدار العملة من طرف النظام البنكي والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009.

الجدول رقم 09: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|---------|-------|-------|
| صافي الأصول الخارجية | 1310.7 | 1755.7 | 2342.7 | 3119.2 | 4179.7 | 5515 | 7415.5 | 10247 | 10885 |
| قروض للدولة | 569.7 | 578.7 | 420.8 | -20.6 | -933.2 | -1304 | -2193.1 | -3627 | -3488 |
| قروض للاقتصاد | 1078.4 | 1266.8 | 1378.9 | 1535 | 1779.8 | 1905 | 2205.2 | 2615 | 3086 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- بالنسبة للأصول الخارجية: عرفت الموجودات الخارجية في الجزائر خلال هذه العشرية من الألفينيات ارتفاعا مطردا بانتهالها من 1310.7 مليار دج سنة 2001 إلى 10885 مليار دج سنة 2009، أي تضاعفت بحوالي 12 مرة خلال هذه الفترة، ويرجع هذا التطور كما سبق القول إلى ارتفاع أسعار البترول وما انجر عنها من ارتفاع في احتياطات الصرف، أما بشأن مساهمة هذا

- المقابل في بنية الكتلة النقدية فإنها أظهرت نسبا مرتفعة جد، ففي بداية هذه العشرية 2000-2004 مثل هذه المساهمة ما بين 38% و83% لتقفز هذه النسبة بشكل مطرد حيث تجاوزت 99%، أي أن الموجودات الخارجية فاقت الكتلة النقدية في حد ذاتها وذلك ابتداء من سنة 2005 لغاية 2009، إن الوضع السابق جعل الاقتصاد الوطني يعيش ظاهرة نقدية جديدة تمثلت في تجاوز الموجودات الخارجية الإصدار النقدي.
- بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد: فإن هذا المقابل عرف انخفاضا في بداية هذه الفترة 2000-2004، بانتقاله من 569.7 مليار دج سنة 2001 إلى 420.8 مليار دج سنة 2003، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموارد العامة وخاصة الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع الإيرادات النقدية لصندوق ضبط الموارد. انعكس الوضع السابق على انخفاض نسب مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية والتي أظهرت نسبا ضعيفة تراوحت بين 12% و33%. ولكن ابتداء من سنة 2004 ولغاية 2009، تشهد القروض للخزينة نموا سلبيا يفسر تسديد الخزينة لديونها اتجاه البنك المركزي وتحولها إلى دائن صافي اتجاه النظام المصرفي، وعليه تظهر نسب مساهمتها أيضا سالبة مما يعني أن هذا المقابل لا يساهم في بنية الإصدار النقدي ابتداء من سنة 2004 لغاية سنة 2009.
- بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد: شهدت بدورها ارتفاعا طيلة هذه الفترة بانتقالها من 1078/4 مليار دج سنة 2001، إلى 3086 مليار دج حيث تضاعفت ب حوالي 4 مرات خلال هذه الفترة يرجع سبب هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى تمويل البرامج التنموية التي انطلقت خلال هذه العشرية. أما عن مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في تشكيل الكتلة النقدية فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الموجودات الخارجية وبنسبة مساهمة تتراوح ما بين 37.9% و49%.

2- تحليل تطور أهداف السياسة النقدية خلال فترة (2010-2019)

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 فيما يلي:

1.2 هدف النمو الاقتصادي

يمكن تلخيص تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم 10: يمثل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2010-2019)

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|--------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل النمو % | 3.6 | 2.8 | 3.3 | 2,8 | 3.8 | 3.6 | -4.1 | 2 | 2.2 | 2.3 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد العربي، أبريل 2018
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة، حيث انخفضت سنة 2011 أين كان معدل النمو الاقتصادي 2.8% مقارنة بـ 3,6% سنة 2010، ثم ارتفعت سنة 2012 وبلغ 3.30% لينخفض سنة 2013 ويصل 2.8%، لكن سرعان ما ارتفع سنة 2014 وبلغ 4.10% وبعد تحليل العلاقة بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي نجد أن الكتلة النقدية ليس لها دور في تحقيق النمو الاقتصادي حيث يخضع النمو الاقتصادي في الجزائر لعوامل أخرى وأولهم قطاع المحروقات.

2015-2019 : نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في سنة 2015 كان بنسبة 3.6% وانخفض بشكل غير متوقع في سنة 2016 بنسبة -4.1% وهذا بسبب انخفاض قطاع المحروقات، وفي خلال عام 2017 انخفض الإنتاج من النفط الخام بنسبة 7.6% ليصل إلى 1.059 مليون برميل يوميا مقابل 1.146 مليون برميل يوميا عام 2016، وفق بيانات أوب لكان لهذا الانخفاض تداعياته على أنشطة قطاع النفط خلال العام، وكذلك على الأداء الاقتصادي الكلي في ظل مساهمة النفط والغاز بنحو 60% من الإيرادات العامة، و95% من إجمالي الصادرات في الوقت ذاته تأثرت الأنشطة في القطاع غير النفطي جراء تدابير ضبط أوضاع المالية العامة التي أدت إلى تباطؤ مستويات الطلب الإجمالي.

على ضوء ما سبق، تشير التقديرات إلى تحقيق الاقتصاد الجزائري لمعدل نمو بحدود 2% عام 2017 في ظل مد العمل باتفاق أوبك لتعديل كميات إنتاج النفط إلى نهاية عام 2018، من المتوقع مساهمة محدودة لقطاع النفط في النمو الإجمالي، فيما يتوقع تحقيق زيادة طفيفة في النمو ليصل إلى 2.2% في عام 2018 وارتفاعه إلى نحو 2.3% سنة 2019 مع تعافي النشاط في القطاع النفطي وتحسن مستويات الطلب الكلي.

2.2 هدف الاستقرار النقدي:

لقد مرت الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر بعدة تطورات خاصة في مرحلة الإصلاحات والتي كانت كبيرة على مستوى الجامعات الاقتصادية الكلية وللوقوف على هذه التطورات إلى ما يلي:

❖ تطور الكتلة النقدية:

عرفت الكتلة النقدية تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة نتيجة للسياسة المالية لتوسعية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار البرامج التنموية المسطرة، كما يمكن تلخيص تطور مقابلات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) (الوحدة: مليار دج)

| السنوات | النقود الورقية | النقود الكتابية | عرض النقود M1 | أشباه النقود | الكتلة النقدية M2 |
|---------|----------------|-----------------|---------------|--------------|-------------------|
| 2010 | 2098.6 | 3539.9 | 5638.5 | 2524.28 | 8162.78 |
| 2011 | 2571.5 | 4570.2 | 7141.7 | 2787.5 | 9929.2 |
| 2012 | 2952.3 | 4729.2 | 7681.5 | 3333.6 | 11015.1 |
| 2013 | 3204 | 5045.2 | 8249.8 | 3691.7 | 11941.5 |
| 2014 | 3658.9 | 5918 | 9603 | 4083.7 | 13686.7 |
| 2015 | 4108 | 5136.3 | 9262.2 | 4443.4 | 13704.5 |
| 2016 | 4497.2 | 4909.8 | 9407 | 4409.3 | 13816.3 |
| 2017 | 4716.9 | 5549.2 | 10266.1 | 4708.3 | 14974.6 |
| 2018 | 4926.8 | 6477.3 | 11404.1 | 5232.6 | 16636.7 |
| 2019 | 5437.6 | 5530.6 | 10979.2 | 5531.4 | 10979.2 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 39، سبتمبر 2017، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص 11.
- تميزت الفترة 2010-2014: حيث قدر معدل نمو الكتلة النقدية بـ 15.44% سنة 2010 و 19.91% سنة 2011، وقد ترافق هذا الارتفاع مع استرجاع الموجودات الصافية الخارجية دورها في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد. أما في خلال الفترة 2012 تراجع معدل نمو الكتلة النقدية حيث بمبلغ 10.94% ليواصل انخفاضه سنة 2013 حيث بلغ معدل نموها 8.41% إن التراجع راجع أساسا إلى التأثير بالأزمة الأوربية، وإلى الانخفاض في ودائع قطاع المحروقات، وأيضا الانخفاض الكبير في معدلات نمو الموجودات الصافية الخارجية، حيث بلغ معدل نموها 7.3% سنة 2012 وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2013 وذلك ببلوغه

- معدلا جد ضعيف قدر بـ 1.9% إن هذا التراجع الكبير في وتيرة النمو النقدي ساهم في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، خاصة أن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكليا المجمع النقدي M2.
 - الفترة 2015-2019: عرف معدل نمو الكتلة النقدية نموا شبه معدوم حيث بلغ 0.13% و0.81% سنتي 2015 و2016 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الشديد في أسعار البترول بداية من السادس الثاني. لسنة 2014، وما ترتب عنه من تراجع كبير في صافي الأرصدة الخارجية، وإلى الانخفاض الشديد للودائع تحت الطلب ولأجل قطاع المحروقات -1.41%، وعلى عكس السنوات المقبلة حيث ارتفعت الكتلة النقدية بـ معدل 8.4% في سنة 2017، و5% هذا الارتفاع المكونات الأساسية للكتلة النقدية وهي: ¹
 - الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف 7,5%، ومراكز الصكوك البريدية 6,9%؛
 - الودائع لأجل بمعدل 5,5%؛ التداول النقدي 5,5%.
- وهذا نتيجة ارتفاع حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية M2 قليلا، منتقلة من 32,2% في سبتمبر 2016، مقابل 32,9% في سبتمبر 2017، وأصبحت الودائع تحت الطلب تمثل 46,1% الودائع، وتمثل 53,9%، وظل الارتفاع مستمر تدريجيا حتى نهاية سنة 2019.

❖ تطور مقابلات الكتلة النقدية:

يمكن أن نلخص تطور مقابلات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: يمثل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال (2010-2019)

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|
| صافي الأصول الخارجية | 11996 | 13922 | 14940 | 15225 | 15734 | 15375 | 12596 | 11227 | 9485 | 7598 |
| قروض للدولة | -3393 | -3406 | -3334 | -3235 | -1992 | 567.5 | 2682 | 4691 | 6325 | 7023 |
| قروض للاقتصاد | 3268 | 3726 | 4287 | 5156 | 6504 | 7277 | 7910 | 8880 | 9976 | 10857 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2017-2020 على الموقع

www.dank-of-algeria.dz

¹ - محمد لكصاسي، التوجهات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2018،

يتضح من خلال الجدول الارتفاع الكبير للموجودات الخارجية خلال الفترة 2010-2015 ، حيث ارتفع حجمها من 11996 مليار دج سنة 2010 إلى 15734.5 مليار كأكبر حجم لها سنة 2015، بمعدل نمو فاق 110%، في حين وبسبب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، كان التغيير في السيولة المصرفية سالبا بما يعادل 26.03 مليار دولار بالدينار، ويعود هذا الارتفاع إلى تراكم الاحتياطات الأجنبية والتي وصلت إلى حدود 200 مليار دولار، قبل أن تسجل تراجع خلال سنة 2016، حيث انخفضت من بداية سنة 2015 إلى 15375.4 مليار ثم إلى 7598,7 مليار دج في سنة 2019 على التوالي، بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط ووصولها إلى عتبة 40 دولار للبرميل، و بلغ حجم الموجودات الخارجية سنة 2015 حيث بلغ 112,19 مليار دج متجاوزا بذلك حجم الكتلة النقدي واستمر هذا الوضع إلى غاية 2019 حيث تراوحت نسبة تغطية الموجودات الخارجية للكتلة النقدية 158% وهي سابقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

إن إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات السابقة، سمح بامتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة في السوق النقدية وهو ما انعكس على ظهور ملامح الاستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه العشرية، يمكن أن نقرأ هذا الاستقرار من خلال الأرقام والمؤشرات المبينة لتطور الحالة النقدية في الجزائر طيلة هذه العشرية.

المطلب الأول: تقييم السياسة النقدية المطبقة في الحد من التضخم خلال الفترة (2001-2009)

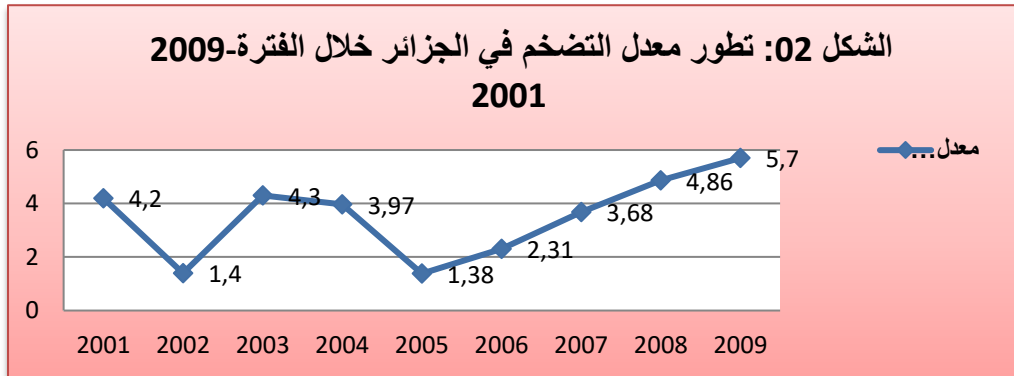
اذ يعتبر التضخم كهدف أولي للسياسة النقدية التي تسعى به إلى تحقيق استقرار الأسعار في الجزائر، ولتحليل وتقييم السياسة النقدية بمدى فعاليتها في تسيير معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة نستعين بالجدول والشكل البياني التالي:

الجدول رقم 13: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) (الوحدة %)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | 4.20 | 1.40 | 4.30 | 3.54 | 1.63 | 2.53 | 3.51 | 4.46 | 5.74 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2007، 2009.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) من خلال الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 13.

من خلال الشكل السابق، يتضح تباين وتذبذب معدلات التضخم من سنة لأخرى تبعا للظروف الاقتصادية السائدة، فبعد أن سجلت أواخر سنة 2000 انخفاض قياسي وصل إلى 0.33% بسبب إتباع سياسة نقدية تقشفية في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي، ارتفع سنة 2001 إلى 4.2%، حيث فاق المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر والمقدر بـ 3%، ويرجع هذا الارتفاع إلى التطور الملحوظ للكتلة النقدية والتي ارتفعت بنسبة 22.29%، وكذلك الزيادة في الأجور والشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، لينخفض سنة 2002 إلى 1.4% أي أقل من المعدل المستهدف كانت السياسة النقدية فعالة، وبعد تراجع نمو الكتلة النقدية إلى 17.3%، وكذلك ارتفاع معدل النمو إلى 4.7%، ليعود للارتفاع مجددا سنة 2003 إلى 2.6% في حدود المعدل المستهدف ثم إلى 3.54% سنة 2004 حيث فاق المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر رغم تحسن معدلات النمو وهذا نتيجة السياسة التوسعية المطبقة وتراجع نسبة نمو الكتلة النقدية، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك و المواد الغذائية وكذلك الاستمرار في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لينخفض سنة 2005 إلى 1.63%، لاتباعها سياسة انكماشية، ويرتفع من جديد إلى 2.53% سنة 2006، إلا أنه لم يتعدى المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر، ويعود انخفاض معدل التضخم خلال هاتين السنتين إلى فعالية الأدوات النقدية المستحدثة من طرف بنك الجزائر من خلال أداة استرجاع السيولة في التحكم في السيولة المصرفية، لكن سرعان مع عادت معدلات التضخم للارتفاع خلال سنتي 2007 و2008 ويعود هذا الارتفاع إلى تطبيق السياسة توسعية لتثبيط الاقتصاد وذلك من خلال زيادة الكتلة النقدية الناتجة عن التوسع في الإنفاق العمومي والزيادة في الأجور، وواصل معدل التضخم ارتفاعه خلال سنة 2009 حيث بلغ 5.74% وبالتالي فاق المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر، وذلك بسبب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي وارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، حيث كانت الفترة الأخيرة 2005-2009 غير مجدية وفعالة.

المطلب الثاني: تقييم السياسة النقدية المطبقة في الحد من التضخم خلال الفترة (2010-2014)

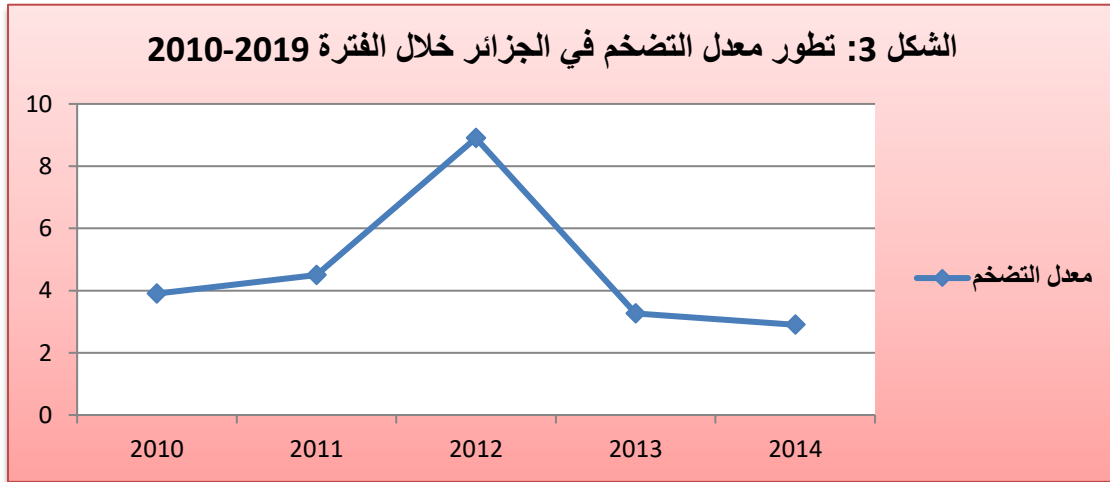
لم يكن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم في الجزائر يشكل أولوية للسلطات ولم تكن خطة خاصة لمكافحة التضخم، ولكن منذ إصدار قانون النقد والقرض حدد فيها أن الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر هي استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، والجدول التالي يوضح لنا تطورات معدلات التضخم خلال 2011-2015.

الجدول رقم 14: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) (الوحدة %)

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-------------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | 3.9 | 4.5 | 8.9 | 3.26 | 2.9 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2013-2015.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) من خلال الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 14.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- معدلات التضخم شهدت انخفاض مجددا سنة 2010 مقارنة بسنة السابقة 2009 حيث انخفضت الى 3.9% أي أقل من المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر 4% تحت تأثير تراجع أسعار المنتجات الفلاحية، لكن سرعان ما عاد للارتفاع مجددا سنة 2011 بنسبة 4.52% ثم شهدت سنة 2012 قفزة كأعلى معدل خلال هذه الفترة بنسبة 8.89%، وهي معدلات فاقت المعدل المستهدف من طرف بنك الجزائر، ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى السياسة التوسعية وزيادة الكتلة النقدية على إثر الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العمومي الموجه لاستكمال برنامج دعم النمو وبدرجة أقل في ارتفاع أسعار الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، ليعود للانخفاض

- خلال سنتي 2013-2014، حيث انخفض تواليا إلى 3.26 و2.9%، وهي معدلات لم تتعدى المعدل المستهدف ويرجع ذلك لفعالية السياسة النقدية بتطبيقها سياسة انكماشية من خلال امتصاص فائض السيولة.

المطلب الثالث: تقييم السياسة النقدية المطبقة في الحد من التضخم خلال الفترة (2015-2019)

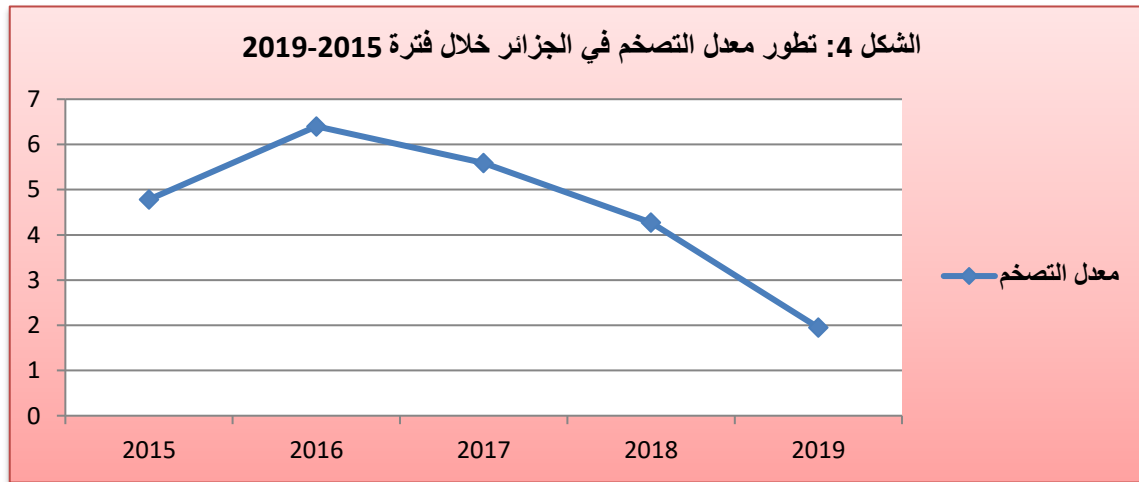
اذ يعتبر هدف استقرار الأسعار وحد من ظاهرة التضخم إحدى أهداف السياسة النقدية التي تسعى الى تحقيقه، والجدول الموالي يبين لنا تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2015-2019.

الجدول رقم 15: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.

| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|-------------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | 4.78 | 6.40 | 5.6 | 4.27 | 1.95 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2015-2020.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2009-2001 من خلال الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم 15.

بعد سنتين متتاليتين لتراجع قوي للتضخم 2013-2014، نلاحظ من خلال الجدول السابق تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار في سنة 2015، بواقع 4.78% وهذا راجع إلى نقص في التوسع

النقدي، وتتواصل الارتفاع بلغ 6.4% في سنة 2016 نتيجة التضخم الداخلي الناجم عن انحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات، وكذلك الزيادة في أسعار مواد الطاقة بموجب قانون المالية لسنة 2016، وما يمكن التعقيب عنه بالسياسة الانكماشية، اما فيما يخص معدل التضخم سنة 2017 فهو التراجع المسجل بـ 0,6 نقطة والذي انخفض الى 5.6%، وكان هذا التراجع ناتج عن انخفاض أسعار مجموعة من النشاطات وفضل الانخفاض مستمرا الى غاية وصوله 1.95% في سنة 2019، ويمكن القول أن بنك الجزائر اتبع سياسة توسعية واستطاع إلى حد ما في التحكم في معدلات التضخم رغم الارتفاع المتزايد للسيولة المصرفية، في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدوديته وعدم مرونته.

يرجع في رأينا أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر في الفترة الأخيرة فيما يلي التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، وكذا زيادة الأجور والرواتب وهذا له أثرين: الأثر الأول على زيادة الطلب الاستهلاكي والأثر الثاني على زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة جدا، والتي وجه جزء كبير منها إلى الإنفاق الاستهلاكي بدل الإنفاق الاستثماري وهذا ما يستدعي من الدولة إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية لأجل التحكم في معدلات التضخم، حتى تكون ملائمة لإحداث نمو اقتصادي حقيقي مرتفع.

خلاصة الفصل

يحتل الجهاز المصرفي مكانة مرموقة في الأدبيات الاقتصادية بحيث يعتبر وسيلة رئيسية وأداة فعالة لتمويل الاقتصاد وتنميته ولهذا عمدت الجزائر مباشرة بعد حصولها على استقلالها السياسي ي على إنشاء بنك مركزي جزائري لدعم استقلالها السياسي ي ودافعا لتنمية الاقتصاد وتلت ذلك عملية تأميم البنوك التجارية الأجنبية التي تواجدت في الجزائر، كما تم إقامة بنوك وطنية رغبة من السلطات في النهوض بالاقتصاد الوطني

من خلال تحليلنا أتضح لنا أن لظاهرة التضخم في الجزائر لا يرجع لأسباب نقدية فقط وإنما تنوع ما بين أسباب الهيكلية ومؤسسية، فلقد شهدت الجزائر سنة 2001 أدنى مستوى لمعدل التضخم وهذا بسبب تطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، لكن خلال الفترة 2001-2004 عاودت الضغوط التضخمية الظهور من جديد، حيث شهدت سنة 2012 أعلى مستوى لمعدل لتضخم خلال هذه الفترة حيث وصل إلى حدود 9%، ويفسر هذا الارتفاع في معدلات التضخم بالزيادة الكبيرة في صافي الأصول الخارجية الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، إضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية الناشئة عن التضخم المستورد. أمام هذه التغيرات الجديدة كان لزاما على البنك المركزي تنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار، في هذا الإطار تم إدخال عدة تعديلات على القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض كان أخيرها الأمر الرئاسي رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، وقد أعطى هذا القانون أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتباره هدفا أوليا للسياسة النقدية، حيث نصت المادة 35 على أن المهمة الرئيسية للبنك المركزي تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا أوليا للسياسة النقدية، ويأتي هدف الحفاظ على نمو سريع للاقتصاد والسهل على الاستقرار النقدي والمالي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. بالرغم من التوجه النوعي والإيجابي الملاحظ على أهداف السياسة النقدية في الأمر الرئاسي 10-04 إلا أنه وفي ظل توجه البنك المركزي نحو استقرار الأسعار كهدفا وحيدا للسياسة النقدية. لقد تم خلال الفترة 2001-2014 التركيز على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل أداة معدل إعادة الخصم، الاحتياطي النقدي الإلزامي والسوق المفتوحة، كما تم استحداث أدوات جديدة لامتناس فائض السيولة بداية من سنة 2002 الى وقتنا الحالي.

الخاتمة العامة

عدما تناولنا لهذا الموضوع المعنون بالإشكالية ما طبيعة السياسة النقدية في الجزائر وما مدى فعاليتها في الحد من ارتفاع معدلات التضخم؟ والذي نحيط بجوابه من خلال الفصلين سابقين الذكر، إذ تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي تصاحب التطورات الاقتصادية، وبما أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى كذلك فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية تختلف من اقتصاد لآخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، كما توصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة عن الإشكالية العامة بالأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

أولاً: النتائج

1- نتائج الفرضيات

- **الفرضية الأولى** لقد كانت صحيحة، ونثبت صحتها وذلك لأن التحكم في التضخم أحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية وذلك لأنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف وعلى رأسها تحقيق الاستقرار في الأسعار وهذا بهدف التحكم في التضخم. حيث توصلت الدراسة في الأخير بعد تطبيق مجموعة من الدراسات التطبيقية تبين ان هناك وجود علاقة سببية بين التضخم ونحو الكتلة النقدية، فيلجا البنك المركزي الى تطبيق سياسة توسعية لتحفيز الاقتصاد عبر زيادة المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة بما يعزز الطلب الكلي الذي يقود الناتج الداخلي المحلي للارتفاع، والعكس صحيح في حالة تطبيقها لسياسة الانكماشية.
- **الفرضية الثانية** كانت خاطئة، لمعالجة مشكلة التضخم يجب الاعتماد الكلي على السياسة النقدية وإعطائها الاستقلالية التامة من خلال التحكم في أدواتها، إذ أصبحت السياسة النقدية إذن تحضي بالتحريز التدريجي نحو ميكانيزمات السوق وأساليب التدخل الغير مباشر وفقا لقوى العرض والطلب بعد أن كان توجيهها وفق أساليب مباشرة لا دور لقوى السوق في أدائها. وكما يجب الاعتماد بشكل مباشر على السياسة المالية لمجابهة حدة مشكلة التضخم في الجزائر.
- **الفرضية الثالثة** تعتبر صحيحة، حيث يعمل بنك الجزائر حاليا على امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية، وذلك بالاعتماد على أساليب غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية تتمثل أساسا آلية المعروض النقدي وفي أسلوب الاحتياطي الإجباري، وكذلك أسلوب استرجاع السيولة، لتحقيق هدف استقرار الأسعار.

2- النتائج العامة للدراسة

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار يرجع إلى عدة أسباب أهمها أن التضخم في الجزائر ليس نقديا فحسب، بل قد يرجع التضخم إلى أسباب أخرى كالتضخم المستورد والتضخم الناتج عن أسباب هيكلية كانتشار السوق الموازية، كما يمكن إرجاع ذلك إلى الدراسة القياسية في حد ذاتها؛
- يمثل التضخم حالة من حالات عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وبالتالي تكون مسبباته الأساسية إما ارتفاع الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي نتيجة لزيادة التكاليف؛
- أن ارتفاع عرض النقود يقود الى ارتفاع التضخم؛
- إن السياسة النقدية كانت ناجحة بالرغم من كل التقلبات؛
- نجحت الجزائر إلى حد بعيد من خلال أدوات السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم خلال 2001-2016 مما جعل التضخم في هذه الفترة مقبولا.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية، تقوم على الصرامة والشفافية الدقة في اتخاذ القرار؛
- على السياسة النقدية المطبقة في الجزائر محاولة التوفيق بين هدف التضخم بين ضرورة توفير جو ملائم للاستثمار الوطني؛
- يستدعي استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينهما حسب الظروف السائدة والأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة مع تجنب التضارب الذي يعرقل فعالية السياسة النقدية؛
- ضرورة خلق سوق مالي في الجزائر وتوفير كافة الظروف الملائمة لنجاح سياسة السوق المفتوحة ليتم الاعتماد عليها ضمن أدوات السياسة النقدية؛
- نقترح أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج، ووضع برنامج شامل لتحقيق الاستقرار النقدي وبقابله تخفيض في تمويل البنك المركزي للعجز مما يؤدي الى تحقيق خفض دائم في ارتفاع معدل التضخم الحالي؛
- للتضخم آثار سلبية خطيرة على الصحة الاقتصادية لذلك يحض باهتمام كبير من قبل الدول، فمن المهم معرفة مسار تطور الأسعار والتنبؤ بمختلف الصدمات المؤثرة عليها ووضع الآليات والأدوات الرقابية التي تناسب متطلبات المرحلة وظروف الدولة واقتصادها.

ثالثاً: أفاق البحث

يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية:

- تأثير عرض النقود على أسعار الصرف والتضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- محددات التضخم ودور السياسة المالية والنقدية في معالجته في الجزائر؛
- قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.



قائمة
المراجع

أولاً-الكتب

- 1- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 4، عمان-الأردن، 2014
- 2- حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية-مصر، 2000
- 3- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013
- 4- زكريا الدوري ويسرا السامرائي، البنوك المركزي والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013
- 5- سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار النهضة العربية، 3، القاهرة-مصر، 1995.
- 6- طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010
- 7- عبد الله طاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط1، 2003
- 8- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية،
- 9- عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان الأردن، 1999
- 10- محمود شهاب مجدي، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية-مصر، 2000.
- 11- نجيب نعمة الله وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

- 12- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة الدكتوراه، نقود ومالية، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ال جزائر 3، 2014-2015.
- 13- امينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة الماجستير، الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2014-2016.
- 14- حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة الماجستير علوم اقتصادية، مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012.

- 15- خالد عبدو إلزام، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005
- 16- ساعد مرابط، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2017-2018.
- 17- سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه، أطروحة الدكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 18- سيدا عمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية - أدرار، 2017-2018.
- 19- عبد اللطيف جدادي، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالى الياس-سيدي بلعباس بالجزائر، 2014-2016.
- 20- على بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 21- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005، أطروحة الدكتوراه، تخصص التخطيط، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 22- فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس بالجزائر، 2008-2009.
- 23- كريمة بوروشة، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2018-2019.
- 24- كريمة يوسف، استهداف التضخم في الدول المغرب العربي دراسة قياسية، أطروحة الدكتوراه، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان . الجزائر، 2016-2017.

- 25- ليلي اسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، أطروحة دكتوراه، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2014-2015.
- 26- محمد طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، 2018-2019.
- 27- مريم ماطي، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016-2017.
- 28- مسعودة دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.
- 29- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015، اطروحة دكتوراه، علوم العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- 30- ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004-2005.
- 31- يوسف بن نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1970-2012، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

ثالثا: الدوريات والمقالات

- 32- ابراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد الاسلامي، ورقة بحثية الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية الجزائرية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، 2011/2/24، بغرداية-الجزائر.
- 33- امحمد بن البار، بن السيلت أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.
- 34- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي، 2007.
- 35- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013.

- 36- جهيدة نسيلي، خديجة نسيلي، التضخم في الجزائر بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي 2001-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، ال عدد2، المجلد6، ديسمبر 2020.
- 37- عبد الله البحري وعلي صاري، تقييم مدى السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 13، جامع أدرار، ديسمبر 2017.
- 38- فتيحة مزارشي، إثر سياسة تحرير الجهاز المصرفي على المؤشرات النقدية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الاصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية، 2016-2017، سطيف-الجزائر.
- 39- فريد مشري وآخرون، إثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014-2017، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 4، المركز الجامعي ميله-الجزائر، جوان 2020.
- 40- محمد بالوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، عدد 02، الجزائر، جوان 2012.
- 41- محمد لكصاسي، التوجهات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2018.
- 42- محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية، مالية محاسبة وعلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2016-2017.

رابعاً: المواقع الالكترونية

- 1- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 8، ديسمبر 2008، على الموقع www.dank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2020-05-10.
- 2- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 9، ديسمبر 2009، على الموقع www.dank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2020-05-15.
- 3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017، على الموقع www.dank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2020-05-17.
- 4- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، على الموقع www.dank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2020-05-19.
- 5- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، على الموقع www.dank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2020-05-22.

الملاحق



الوضعية النقدية

1.3 الوضعية النقدية

(القيم بملايير الدينارات - نهاية الفترة)

مقاييل الفللة النقدية

| | قروض إلى الاقتصاد | | القروض الداخلية | | | | صافي القروض إلى الدولة | | صافي القروض الخارجية | | |
|------|-------------------|-------------------|-----------------|-----------------|---------------|------------------------|------------------------|---------------|----------------------|----------|--------|
| | البنك المركزي | البنوك التجارية** | قروض أخرى | البنوك التجارية | البنك المركزي | صافي القروض إلى الدولة | البنوك التجارية | البنك المركزي | | | |
| | | | | | | | | | | | |
| 2014 | 1,7 | 6 504,6 | 1 483,3 | 1 012,3 | -4 487,9 | -1 992,4 | 4 512,2 | -90,0 | 15 824,5 | 15 734,5 | |
| 2016 | 1,7 | 7 277,2 | 1 244,6 | 1 479,3 | -2 156,4 | 567,5 | 7 844,8 | -147,1 | 15 522,6 | 15 375,4 | |
| 2018 | 2,1 | 7 909,9 | 1 164,4 | 2 387,9 | -870,1 | 2 682,2 | 10 592,1 | -98,1 | 12 694,2 | 12 596,0 | |
| 2017 | 2,2 | 8 880,0 | 1 035,8 | 1 688,7 | 1 967,4 | 4 691,9 | 13 571,9 | -93,4 | 11 320,8 | 11 227,4 | |
| 2018 | 2,3 | 9 976,3 | 1 105,5 | 1 362,4 | 3 857,8 | 6 325,7 | 16 302,1 | -86,8 | 9 572,4 | 9 485,6 | |
| 2018 | 2,4 | 10 107,4 | 1 359,3 | 823,7 | 4 630,5 | 6 813,6 | 16 921,0 | -74,1 | 9 353,7 | 9 279,6 | جنيفي |
| | 2,4 | 10 186,0 | 1 337,5 | 949,5 | 4 833,8 | 7 120,8 | 17 306,9 | -87,9 | 9 115,9 | 9 028,0 | لغربي |
| | 2,3 | 10 275,6 | 1 275,3 | 1 026,6 | 5 118,6 | 7 420,5 | 17 696,1 | -77,0 | 8 965,7 | 8 888,8 | مارس |
| | 2,3 | 10 448,8 | 1 227,3 | 940,0 | 5 071,6 | 7 238,9 | 17 687,8 | -69,3 | 8 798,9 | 8 729,6 | الريف |
| | 2,3 | 10 588,8 | 1 176,4 | 1 051,4 | 5 076,0 | 7 303,8 | 17 892,5 | -62,3 | 8 542,1 | 8 479,8 | ماني |
| | 2,3 | 10 577,8 | 1 213,3 | 966,2 | 4 383,0 | 6 562,5 | 17 140,3 | -56,4 | 8 399,0 | 8 342,7 | حوان |
| | 2,3 | 10 695,3 | 1 297,0 | 869,9 | 4 613,3 | 6 780,1 | 17 475,4 | -52,1 | 8 112,6 | 8 060,6 | جوهية |
| | 2,3 | 10 776,4 | 1 274,5 | 894,6 | 4 785,8 | 6 954,8 | 17 731,3 | -37,7 | 8 046,4 | 8 008,7 | اوت |
| | 2,2 | 10 780,3 | 1 267,8 | 883,8 | 4 508,3 | 6 660,0 | 17 440,4 | -15,4 | 7 986,6 | 7 971,2 | سبتمبر |
| | 2,2 | 10 820,6 | 1 300,0 | 875,3 | 4 653,5 | 6 828,8 | 17 649,5 | -47,8 | 7 909,6 | 7 861,8 | نكوير |
| | 2,2 | 10 821,4 | 1 231,9 | 911,7 | 4 687,0 | 6 830,6 | 17 652,0 | -47,5 | 7 817,8 | 7 770,2 | نوفمبر |
| | 2,2 | 10 857,8 | 1 190,5 | 1 051,1 | 4 782,4 | 7 023,9 | 17 881,8 | -39,9 | 7 638,6 | 7 598,7 | ديسمبر |

2019 وضعية موقفة

قائمة الملاحق

بنك الجزائر

1.3 الوضعية الشفعية (تابع) (القيم بمائتين الدينارات - نهاية الفترة)

| صافي البنود الأخرى | الالتزامات الخارجية متوسطة وطويلة الأجل | أموال الفوترة المخصصة للإقراض | ودائع للتصحيح على الواردات | شبه النقود | النقود | | | | المطلقة الشفعية | | |
|--------------------|---|-------------------------------|----------------------------|------------|--------------------------------|-------------------|---------------|-------------------------|-----------------|----------|------------|
| | | | | | ودائع لدى حساب البريد الجزائري | ودائع لدى الخزينة | ودائع للإطلاع | العمول النقدية خارج بدم | | | |
| | | | | | | | | | | | |
| 6 137,7 | 3,6 | 27,1 | 391,6 | 4 083,7 | 694,5 | 788,8 | 4 460,8 | 3 658,9 | 9 603,0 | 13 686,8 | 2014 |
| 8 859,4 | 3,7 | 25,1 | 627,5 | 4 443,4 | 707,4 | 537,2 | 3 908,5 | 4 108,1 | 9 261,1 | 13 704,5 | 2015 |
| 8 628,1 | 3,5 | 20,6 | 719,6 | 4 409,3 | 759,4 | 405,0 | 3 745,4 | 4 497,2 | 9 407,0 | 13 816,3 | 2016 |
| 8 993,9 | 3,8 | 16,0 | 811,1 | 4 708,5 | 774,5 | 261,3 | 4 513,3 | 4 716,9 | 10 266,1 | 14 974,6 | 2017 |
| 8 545,6 | 3,7 | 19,6 | 582,0 | 5 232,6 | 863,6 | 241,9 | 5 371,8 | 4 926,8 | 11 404,1 | 16 636,7 | 2 018 |
| 8 586,9 | 3,6 | 13,8 | 533,3 | 5 265,3 | 871,4 | 487,9 | 5 449,8 | 4 988,4 | 11 797,6 | 17 062,9 | جانفي 2019 |
| 8 752,4 | 3,6 | 13,6 | 462,1 | 5 304,4 | 899,0 | 438,5 | 5 452,6 | 5 008,6 | 11 798,7 | 17 103,1 | فبراير |
| 8 806,4 | 3,7 | 21,1 | 437,5 | 5 236,7 | 872,7 | 402,6 | 5 668,9 | 5 135,3 | 12 079,5 | 17 316,2 | مارس |
| 8 552,1 | 3,6 | 13,2 | 511,0 | 5 349,0 | 946,8 | 280,5 | 5 570,1 | 5 191,0 | 11 988,4 | 17 337,5 | أفريل |
| 8 550,0 | 3,7 | 12,7 | 549,3 | 5 383,6 | 874,1 | 302,4 | 5 441,1 | 5 255,5 | 11 873,1 | 17 256,6 | ماي |
| 8 009,9 | 3,7 | 12,9 | 517,7 | 5 336,3 | 910,9 | 302,4 | 5 152,9 | 5 236,3 | 11 602,5 | 16 938,7 | جوان |
| 8 063,0 | 3,6 | 12,8 | 505,2 | 5 375,2 | 1 007,3 | 289,6 | 4 974,1 | 5 305,0 | 11 576,1 | 16 951,4 | جويلية |
| 8 513,9 | 3,6 | 13,0 | 566,4 | 5 373,0 | 897,6 | 376,9 | 4 586,5 | 5 409,1 | 11 270,1 | 16 643,1 | أوت |
| 8 232,1 | 3,7 | 13,1 | 551,6 | 5 394,0 | 908,8 | 359,0 | 4 527,9 | 5 421,4 | 11 217,1 | 16 611,1 | سبتمبر |
| 8 361,9 | 3,6 | 13,0 | 570,5 | 5 393,9 | 914,0 | 386,0 | 4 442,7 | 5 425,8 | 11 168,4 | 16 562,3 | أكتوبر |
| 8 308,0 | 3,6 | 13,2 | 601,0 | 5 424,3 | 965,5 | 266,4 | 4 406,4 | 5 433,8 | 11 072,1 | 16 496,4 | نوفمبر |
| 8 393,0 | 3,6 | 13,3 | 559,8 | 5 531,4 | 913,1 | 277,4 | 4 351,2 | 5 437,6 | 10 979,2 | 16 510,7 | ديسمبر |

2019 وضعية بلقنة

2.10 تغيرات مؤشر أسعار الإستهلاك (*)

| التغيرات خارج العمود الثالثية (**) | صنف | | | | | | | | تغيرات مؤشر أسعار الإستهلاك بالمتوسط (السنوي) (*) | |
|---------------------------------------|--------|--------|--------|-------|-------|-------|--------|--------|---|-------------|
| | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | | |
| 4,86% | 6,78% | 4,86% | 3,68% | 6,14% | 4,41% | 1,28% | 8,68% | 4,70% | 4,78% | 2015 |
| 9,11% | 10,80% | -1,43% | 11,74% | 6,64% | 5,28% | 6,35% | 13,74% | 3,39% | 6,40% | 2016 |
| 6,09% | 11,13% | 2,93% | 4,72% | 5,67% | 4,21% | 2,33% | 8,88% | 5,01% | 5,59% | 2017 |
| 4,95% | 7,40% | 3,97% | 5,16% | 4,32% | 5,19% | 1,07% | 5,64% | 4,03% | 4,53% | أكتوبر 2018 |
| 4,99% | 7,36% | 4,30% | 5,33% | 4,19% | 5,36% | 0,97% | 5,54% | 3,83% | 4,46% | نوفمبر |
| 5,03% | 7,33% | 4,63% | 5,52% | 4,06% | 5,38% | 0,89% | 5,50% | 3,38% | 4,27% | ديسمبر |
| 4,90% | 7,05% | 4,84% | 5,24% | 3,94% | 5,40% | 0,85% | 5,62% | 3,34% | 4,18% | جانفي 2019 |
| 4,72% | 6,73% | 5,05% | 4,79% | 3,88% | 5,43% | 0,80% | 5,75% | 3,38% | 4,11% | فبراير |
| 4,58% | 6,46% | 5,26% | 4,37% | 3,84% | 5,47% | 0,84% | 5,89% | 3,49% | 4,08% | مارس |
| 4,46% | 6,25% | 5,68% | 3,96% | 3,79% | 5,42% | 0,89% | 6,03% | 3,43% | 3,99% | أفريل |
| 4,39% | 6,12% | 6,90% | 3,55% | 3,68% | 5,36% | 0,93% | 6,17% | 2,74% | 3,64% | ماي |
| 4,33% | 5,99% | 8,12% | 3,14% | 3,57% | 5,32% | 1,04% | 6,27% | 1,64% | 3,10% | يونان |
| 4,29% | 5,92% | 9,51% | 2,73% | 3,46% | 5,27% | 1,14% | 6,35% | 0,87% | 2,72% | جويلية |
| 4,24% | 5,86% | 10,44% | 2,37% | 3,38% | 5,22% | 1,24% | 6,44% | 0,45% | 2,51% | أوت |
| 4,19% | 5,81% | 11,40% | 2,02% | 3,30% | 5,17% | 1,31% | 6,50% | 0,35% | 2,44% | سبتمبر |
| 4,12% | 5,71% | 12,32% | 1,67% | 3,22% | 5,11% | 1,37% | 6,54% | -0,11% | 2,19% | أكتوبر |
| 4,09% | 5,65% | 12,94% | 1,45% | 3,16% | 5,06% | 1,44% | 6,59% | -0,55% | 1,97% | نوفمبر |
| 4,05% | 5,59% | 13,56% | 1,20% | 3,10% | 5,04% | 1,51% | 6,61% | -0,56% | 1,95% | ديسمبر |

4 -1-

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية
(2013-2018)

%

| معدل النمو بالأسعار الثابتة | | | | | | |
|-----------------------------|--------|-------|-------|-------|-------|---|
| **2018 | **2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | |
| 2.0 | 0.3 | 1.4 | 4.1 | 3.6 | 2.7 | السعودية |
| 2.4 | 1.7 | 2.6 | 3.8 | 3.1 | 4.3 | الإمارات |
| 2.8 | 3.0 | 2.2 | 3.6 | 4.0 | 3.4 | قطر |
| 3.0 | 1.0 | 2.3 | 1.8 | 0.5 | 1.1 | الكويت |
| 2.6 | 2.0 | 2.0 | 4.1 | 2.9 | 3.9 | عمان |
| 1.9 | 1.9 | 3.0 | 2.9 | 4.5 | 5.3 | البحرين |
| 2.3 | 1.1 | 1.9 | 3.7 | 3.2 | 3.1 | دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية |
| 3.0 | 2.4 | 3.5 | 3.7 | 3.8 | 2.8 | الجزائر |
| 3.5 | 1.5 | 5.7 | -2.4 | -2.1 | 5.6 | العراق |
| 12.0 | 1.0 | -18.0 | -28.0 | -0.2 | 4.8 | اليمن |
| 10.0 | 5.0 | -8.4 | -6.4 | -74.4 | -52.0 | ليبيا |
| 4.5 | 2.2 | 1.7 | -1.8 | -11.4 | -5.7 | الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون |
| 2.5 | 1.3 | 2.4 | 3.2 | 2.8 | 3.3 | الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط |
| 4.5 | 4.0 | 4.3 | 4.2 | 2.2 | 2.1 | مصر |
| 3.8 | 4.2 | 1.8 | 4.5 | 2.7 | 4.5 | المغرب |
| 5.0 | 4.0 | 0.4 | 3.5 | 3.3 | 4.4 | السودان |
| 3.0 | 2.3 | 0.9 | 1.1 | 2.3 | 2.4 | تونس |
| 2.5 | 2.5 | 2.0 | 1.0 | 2.0 | 2.0 | لبنان |
| 2.5 | 2.3 | 2.0 | 2.4 | 3.1 | 2.8 | الأردن |
| 3.2 | 3.4 | 3.8 | 3.4 | .. | .. | فلسطين |
| 3.5 | 3.8 | 1.5 | 3.1 | 5.6 | 6.4 | موريتانيا |
| 2.6 | 2.6 | 6.0 | 6.5 | 6.0 | 6.0 | جيبوتي |
| 2.0 | 3.5 | 3.0 | 1.2 | 2.1 | 3.5 | البحرين |
| 4.0 | 3.7 | 2.7 | 3.5 | 2.5 | 3.1 | الدول العربية المستوردة للنفط |
| 2.9 | 1.9 | 2.1 | 3.3 | 2.7 | 3.3 | إجمالي الدول العربية* |

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

* باستثناء ليبيا واليمن اللتين يشهد معدل نموها تقلبات حادة منذ عام 2011.

** توقعات

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية
(2018 – 2014)

| معدل التضخم (%) | | | | | |
|-----------------|-------|------|------|------|---|
| *2018 | *2017 | 2016 | 2015 | 2014 | |
| 3.1 | 2.2 | 3.4 | 2.2 | 2.7 | السعودية |
| 1.9 | 2.3 | 1.7 | 4.1 | 2.4 | الإمارات |
| 3.4 | 3.1 | 3.0 | 1.8 | 3.4 | قطر |
| 3.7 | 3.2 | 3.5 | 3.7 | 3.1 | الكويت |
| 2.7 | 2.3 | 1.1 | 0.1 | 1.0 | عمان |
| 2.1 | 1.6 | 2.8 | 1.9 | 3.0 | البحرين |
| 2.9 | 2.3 | 2.9 | 2.4 | 2.6 | دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية |
| 8.2 | 7.8 | 6.4 | 4.8 | 2.9 | الجزائر |
| 2.6 | 1.8 | 0.4 | 2.3 | 2.2 | العراق |
| 20.0 | 18.0 | 16.0 | 9.5 | 8.1 | اليمن |
| 16.0 | 12.0 | 25.9 | 9.8 | 3.1 | ليبيا |
| 9.2 | 7.7 | 9.8 | 5.5 | 3.2 | الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون |
| 7.6 | 6.6 | 6.6 | 4.5 | 3.5 | الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط |
| 16.0 | 34.0 | 13.8 | 11.1 | 10.1 | مصر |
| 1.8 | 1.3 | 1.6 | 1.6 | 0.4 | المغرب |
| 25.0 | 33.0 | 17.8 | 16.9 | 36.9 | السودان |
| 4.9 | 5.5 | 3.7 | 4.9 | 4.9 | تونس |
| 2.0 | 2.5 | -0.8 | -3.7 | 1.9 | لبنان |
| 1.5 | 3.3 | -0.8 | -0.9 | 2.9 | الأردن |
| 1.5 | 1.2 | -0.2 | 1.4 | 1.7 | فلسطين |
| 4.0 | 3.4 | 1.5 | 0.5 | 3.8 | موريتانيا |
| 5.3 | 5.1 | 4.3 | 3.1 | 2.9 | جيبوتي |
| 13.2 | 23.0 | 10.4 | 9.0 | 12.6 | الدول العربية المستوردة للنفط |
| 10.3 | 15.0 | 8.4 | 6.7 | 8.1 | إجمالي الدول العربية ⁽¹⁾ |

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.
*توقعات صندوق النقد العربي
(1) باستثناء سورية.



تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): * فضيلي شيماء المولود(ة) بتاريخ: 1995/12/ 28 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200359739 الصادرة بتاريخ: 2016-04-25 عن:

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان **: دور السياسة النقدية في الحد من التضخم دراسة حالة الجزائر 2001-2019.

أصرح بشرقي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/05/12.

التوقيع و البصمة

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع السياسة النقدية في معالجة التضخم مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، وتهدف من الجانب النظري إلى توضيح معالم السياسة النقدية وأدواتها ومفهوم التضخم وأهم أسبابه وطرق علاجه للوصول لتحقيق أهداف اقتصادية كهدف تحقيق الاستقرار الأسعار أما الجانب التطبيقي يهدف لإبراز فعالية السياسة النقدية في الحد من مشكلة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية نجحت إلى حد بعيد في كبح الضغوط التضخمية والحد منها رغم الصعوبات التي واجهتها.

Abstract:

This study deals with the issue of monetary policy in the treatment of inflation with the case study of Algeria during the period (2001-2019), and aims from the theoretical side to clarify the features of monetary policy and its tools and the concept of inflation and the most important causes and methods causes and methods of treatment to achieve economic goals such as the goal of achieving price stability.

As for the practical side, with the aim of highlighting the effectiveness of monetary policy in reducing the problem of the largest in Algeria during the period (2001-2019), the study concluded that monetary policy succeeded to a large extent in curbing and limiting health crises despite the difficulties it faced.